

## الإنكار في مسائل الخلاف

للدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن بن منصور الطريقي<sup>(١)</sup>

الحمد لله الذي جعل الدين شرعةً ومنهاجاً، وأصلي وأسلم على محمد وآله وصحبه، وبعد :

فإن الخلاف أمر حتمي في حياة الأمة، إما لاختلاف الملل والنحل أو لاختلاف الأسس التي تُستنبط في ضوئها الأحكام، أو لتفاوت المدارك العلمية في استظهار الحق ومعرفته .

لذا هل كل خلاف معتبر من الناحية الشرعية ؟ وهل يستوجب الإنكار على القائل به ؟ .

ولإيضاح ذلك قمت بإعداد هذه الدراسة التي أسميتها « الإنكار في مسائل الخلاف »، وهي تتكون من مقدمة وبابين :

أما المقدمة : ففي أن الخلاف أمر طبيعي في حياة المسلمين وبيان الحكمة من خفاء الحكم .

أما الباب الأول : ففي حقيقة الخلاف، وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : في معنى الخلاف .

الفصل الثاني : في الفرق بين الخلاف والمخالفة .

---

(١) سبقت ترجمته في العدد ( ٤٣ ) .

الفصل الثالث : في أسباب الخلاف وبعض الأمثلة لذلك .

الفصل الرابع : في كلام الأئمة في ترك قولهم اتباعاً للحق .

الفصل الخامس : مخالفة التلاميذ لأئمتهم اتباعاً للحق .

أما الباب الثاني : ففي حكم الإنكار في المسائل الخلافية،

وفيه ستة فصول :

الفصل الأول : في الإنكار على أهل الأهواء والبدع، وفيه

مطلبان :

المطلب الأول : في الإنكار على أهل البدع .

المطلب الثاني : في الإنكار على من يخالف لهوى في

نفسه أو إرضاء لغيره .

الفصل الثاني : في الإنكار على من يأخذ بالقول المرجوح أو

الضعيف .

الفصل الثالث : في الإنكار على من يأخذ بأخف القولين .

الفصل الرابع : في الإنكار على المجتهدين أو على مقلديهم في

الفروع، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في الإنكار على من اجتهد أو قلّد وخالف

نصاً أو إجماعاً أو قاعدة شرعية .

المطلب الثاني : في الإنكار على من اجتهد أو قلّد وأخذ

بقول لم يخالف به دليلاً أو قاعدة

شرعية .

الفصل الخامس : في موقف المحتسب من حمل الناس على

وجه من أوجه الخلاف وفيه مطلبان :

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

المطلب الأول : في حمل المحتسب الناس على وجه  
ضعيف وإلزام الناس به .

المطلب الثاني : في موقف المحتسب من حمل الناس  
على وجه مشتهر من أوجه الخلاف .

الفصل السادس : في النتائج المترتبة على مخالفة المنهج  
الصحيح في الإنكار .

مقدمة في أن الخلاف أمر طبيعي في حياة المسلمين وبيان  
الحكمة من خفاء الحكم :

الخلاف بين العلماء ظاهرة طبيعية اقتضتها دلالة الأدلة  
الشرعية؛ لأن أكثر النصوص ظنية في دلالتها، أو في ثبوت  
بعضها، أو في عدم اعتبار دلالة البعض الآخر منها، أو لخفاء  
الدليل على بعض العلماء دون البعض الآخر .

والخلاف فيه مجال للإبداع في معرفة كيفية استنباط  
الأحكام الشرعية، وفيه تدريب على مواجهة ما يجدر من مشكلات  
الحياة المختلفة، أو ما يتغير من أحكام بُيِّنَتْ على عُرْف أو  
مصلحة شرعية، فكلما تغير العُرْف أو انتفت المصلحة، أو جدَّت  
مصلحة شرعية أخرى مغايرة للمصلحة الأولى استلزم تغيير الحكم  
تبعاً لذلك .

والعلماء يتفاوتون بتقدير تلك المصالح، ومدى إدراكهم  
للحاجة المقتضية لذلك مما لا يخالف نصاً أو إجماعاً أو قاعدة  
شرعية .

والاختلاف الناشئ عن الاستنباط الشرعي جاءت نتائجها رحمة بالأمة وتوسعة عليها، وإلا لما أقره ﷺ للجيش الذي ذهب لبني قريظة، والخلاف وجد في الأحكام الشرعية . مع أن الحق تبارك وتعالى قد وعد بحفظ هذا الدين ولا مخلف لوعده سبحانه .

قال المناوي : ( اختلافهم توسعة على الناس بجعل المذاهب كشرائع متعددة، بعث النبي ﷺ بكلها لئلا تضيق بهم الأمور؛ من إضافة الحق الذي فرضه الله تعالى على المجتهدين دون غيرهم، ولم يكلفوا ما لا طاقة لهم به توسعة في شريعتهم السمحة، فاختلاف المذاهب نعمة كبيرة، وفضيلة جسيمة، خُصَّتْ بها هذه الأمة )<sup>(١)</sup>.

والتوسعة ليست على المجتهد عند استنباطه للحكم؛ لأنه مكلف باتباع الحق لا التيسير على نفسه .

وما ورد من النهي عن الاختلاف بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾<sup>(٣)</sup>.

فالمفسرون ذكروا أن الخلاف المنهي عنه هو الاختلاف على الرسل، فلو خالف إمام رسول الله ﷺ فإن قوله مردود عليه .

(١) فيض القدير ج ١ ص ٢٠٩، وانظر شرح السنة للبغوي ١ / ٢٢٩، ٢٣٠ .

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٠٥ .

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٠٣ .

قال الذهبي : ( وبين الأئمة اختلاف كبير في الفروع وبعض الأصول، وللقليل منهم غلطات وزلقات، ومفردات منكرة، وإنما أمرنا باتباع أكثرهم صواباً، ونجزم بأن غرضهم ليس إلا اتباع الكتاب والسنة، وكل ما خالفوا فيه لقياس أو تأويل . وإذا رأيت فقيهاً خالف حديثاً أو رد حديثاً أو حرّف معناه فلا تبادر لتغليظه، فقد قال علي لمن قال له : أتظن أن طلحة والزبير كانا على باطل ؟ يا هذا : إنه ملبوس عليك، إن الحق لا يُعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله .

وما زال الاختلاف بين الأئمة واقعاً في الفروع وبعض الأصول مع اتفاق الكل على تعظيم الباري جل جلاله، وأنه ليس كمثله شيء، وأن ما شرعه رسوله حق، وأن كتابهم واحد، ونبیهم واحد، وقبلتهم واحدة، وإنما وضعت المناظرة لكشف الحق، وإفادة العالم الأذكي لمن دونه وتنبیه الأغفل الأضعف <sup>(١)</sup> .

عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » <sup>(٢)</sup> .

يقول الشافعي : ( وقد حكم الحاكمان في أمر واحد برد

---

(١) فيض القدير، ج ١ ص ٢١٠ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، فتح الباري ج ١٣ ص ٣١٨، وأخرجه مسلم في كتاب الأفضية باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ١٣ .

وقبول، وهذا اختلاف ولكن كل قد فعل ما عليه<sup>(١)</sup>.

قال القرطبي: (وأما حكم مسائل الاجتهاد فإن الاختلاف فيها بسبب استخراج الفرائض ودقائق معاني الشرع، وما زال الصحابة يختلفون في أحكام الحوادث وهم مع ذلك متآلفون)<sup>(٢)</sup>.

وقال أحمد بن حفص السعدي - شيخ ابن عدي -: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق بن راهويه، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً)<sup>(٣)</sup>.

وكان أبو حنيفة رضي الله عنه يكثر من قول: (اللهم من ضاق بنا صدره فإن قلوبنا قد اتسعت له، ويقول: من جاء بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب)<sup>(٤)</sup>.

فالإمام أحمد وأبو حنيفة وغيرهم لم تضق صدورهم بمعارضة مخالفينهم أو جعل ذلك سبباً في التقليل من شأنهم، بل أشادوا بهم واتسعت صدورهم لخلافهم، لحسن مقاصدهم ومقاصد من خالفهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن مشروعية التكبير والتهليل: (فشرع تكبيره كما شرع تكرير تكبير الأذان وهو في

(١) الرسالة للإمام الشافعي، مسألة رقم ١٤٠٧ ص ٤٩٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ج ٤ ص ١٩٤.

(٣) انظر سير أعلام النبلاء، ج ١١ ص ٣٧٠.

(٤) انظر تاريخ بغداد، ج ١٣ ص ٣٥٢.

كل مرة مشفوع وكل المأثور حسن . ومن الناس من يثله أول مرة ويشفعه ثاني مرة وطائفة من الناس تعمل بهذا .

وقاعدتنا في هذا الباب أصح القواعد، أن جميع صفات العبادات من الأقوال والأفعال إذا كانت مأثورة أثراً يصح التمسك به لم يكره شيء من ذلك، بل يُشرع ذلك كله كما قلنا في أنواع صلاة الخوف، وفي نوعي الأذان الترجيع وتركه، ونوعي الإقامة شفيعها وإفرادها، وكما قلنا في أنواع الشهادات، وأنواع الاستفتاحات، وأنواع الاستعاذات، وأنواع القراءات، وأنواع تكبيرات العيد الزوائد ... قال : وإنما يكون هذا تارة، وهذا تارة<sup>(١)</sup>.

#### الحكمة من خفاء الحكم :

قال الله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> فما يوجد في الأسواق من الطعام والثياب قد يكون في نفس الأمر مغصوباً، فإذا لم يعلم الإنسان بذلك كان كله حلالاً لا إثم عليه فيه بحال، بخلاف ما إذا علم، فخفاء العلم بما يوجب الشدة قد يكون رحمة، كما أن خفاء العلم بما يوجب الرخصة قد يكون عقوبة، كما أن رفع الشك قد يكون رحمة وقد يكون عقوبة، والرخصة رحمة، وقد يكون مكروه النفس أنفع كما في الجهاد . قال تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٤، ص ٢٤٢ .

(٢) سورة المائدة، الآية ١٠١ .

وَهُوَ شَرُّكُمْ ﴿١﴾ (٢).

ومن ثم فإن في استنباط الحكم الخفي وفي استظهاره فوائد عظيمة منها : أن صلاحية أحكام الشريعة لكل زمان ومكان، وشمول أحكامها لما يستجد من متطلبات المسائل الحادثة حق، وأن المستنبط للأحكام هم حملة هذا العلم من العلماء وفق ضوابط معينة حددت لهم في عصور الإسلام المفضلة .

## الباب الأول

### في حقيقة الخلاف

وفيه خمسة فصول :

#### الفصل الأول : في معنى الخلاف :

**الخلاف :** المضادة، وقد خالفه مخالفةً وخلافاً، وفي المثل : إنما أنت خلاف الضبع الراكب، أي تخالف خلاف الضبع ؛ لأن الضبع إذا رأت الراكب هربت منه .

ويقال : خلف فلان بعقبى إذا فارقه على أمر فصنع شيئاً آخر<sup>(٣)</sup> .

وتخالف القوم واختلفوا إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما

(١) سورة البقرة، الآية ٢١٦ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ١٤ ص ١٥٩ .

(٣) لسان العرب، مادة خلف .



الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

ذهب إليه الآخر وهو ضد الاتفاق<sup>(١)</sup>.

( والاختلاف والمخالفة : أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله .

والخلاف أعم من الضد؛ لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين .

ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة، قال تعالى : ﴿ فَأَخْلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

قال المناوي : ( الاختلاف : افتعال من الخلف وهو ما يقع من افتراق بعد اجتماع في أمر من الأمور )<sup>(٤)</sup>.

### الفصل الثاني : في الفرق بين الخلاف والمخالفة :

( أصل المادة واحد وهو خلف . والخلاف كما سبق المضادة والتخالف الألوان المختلفة . وخالفه إلى الشيء : عصاه إليه أو قصده بعد ما نهاه عنه .

قال تعالى : ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخْلِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَكُم عَنْهُ ﴾<sup>(٥)</sup>.

---

(١) المصباح المنير، مادة خلف .

(٢) سورة مريم، الآية ٧ .

(٣) المفردات في غريب القرآن، مادة خلف . وبصائر ذوي التمييز، مادة خلف ج ٢ ص ٥٦٢ .

(٤) فيض القدير، ج ١ ص ٢٠٩ .

(٥) لسان العرب، مادة خلف .

إذن هما كلمتان تستعمل كل منهما في محل الأخرى، غير أن المتتبع يجد أن كلمة خالف تستعمل في حالة العصيان الواقع عن قصد كمن يخالف الأوامر، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾<sup>(١)</sup>، ولم يقل سبحانه يختلفون في أمره، أما كلمة اختلف فتكون في حالة المغايرة في الفهم الواقع من تفاوت وجهات النظر، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ولم يقل سبحانه خالفوا فيه .

ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، فجعله عز وجل اختلافاً لا مخالفة .

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ولم يقل سبحانه تخالفون فيه .

وابن نوح عليه السلام خالف نوحاً لما قال له فيما يحكيه تعالى عنه إذ قال لابنه: ﴿يَبْنِئْ أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، فكان مخالفاً .

(١) سورة النور، الآية ٦٣ .

(٢) سورة النحل، الآية ٦٤ .

(٣) سورة البقرة، الآية ٢١٣ .

(٤) سورة الزخرف، الآية ٦٣ .

(٥) سورة هود، الآيتان ٤٢، ٤٣ .

أما سليمان وداود عليهما السلام في قضية الحرث، فكان ما بينهما اختلافاً وليس مخالفة، قال تعالى: ﴿ فَفَهَّمْنَهَا سَلِيمًا وَكُلًّا أَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾<sup>(١)</sup>.

ومن نتيجة هذا الفرق بين الخلاف والمخالفة نجزم بما لا يدع مجالاً للشك بأن الأئمة في مناهجهم العلمية وأساليب عرضهم لن يخالفوا نصاً من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ اقتداء منهم بسيرة الخلفاء الراشدين والصحابة أجمعين .

وهم بهذا لم يختلفوا ليخالف بعضهم بعضاً، أو يخطئ بعضهم بعضاً، إنما اختلفوا في سبيل الوصول إلى الحق وتحقيق مقاصد الشرع بما يتوصلون إليه من فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وخاصةً في مواطن الاحتمال ومسائل الاجتهاد والاستدلال<sup>(٢)</sup>.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : ( وليعلم أنه ليس لأحد من الأئمة المقبولين عند الأمة - قبولاً عاماً - يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته، دقيق أو جليل، فإنهم متفقون اتفاقاً يقيناً على وجوب اتباع الرسول ﷺ )<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية ٧٩ .

(٢) انظر موقف الأمة من اختلاف الأئمة، للشيخ عطية سالم ص ١٦ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢٣٢ .

### الفصل الثالث : أسباب الخلاف وبعض الأمثلة لذلك :

أوضحنا آنفاً ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية بأن الأئمة المقبولين عند الأمة لا يمكن لهم مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه .

وذكر رحمه الله أن الأعذار ثلاثة أصناف :

أحدها : عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله .

الثاني : عدم اعتقاده إيراد تلك المسألة بذلك القول .

الثالث : اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ .

وفرّع رحمه الله هذه الأسباب إلى أسباب عدة :

السبب الأول : أن لا يكون الحديث قد بلغه، ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف أن يكون عالماً بموجبه، بل اكتفى بظاهر آية أو حديث آخر أو بموجب قياس، أو موجب استصحاب .

ومن الأمثلة على ذلك خفاء الحكم على أبي بكر في ميراث الجدة<sup>(١)</sup>، وعلى عمر رضي الله عنه في سنة الاستئذان<sup>(٢)</sup>، وخفاء الحكم إذا نزل الطاعون ببلد<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي وصححه من حديث قبيصة بن ذؤيب، الجامع الصحيح ٤/٢٠، وابن ماجه في سنته ٢/٩٠٩، ومالك في الموطأ ص ٣٤٦ .

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري، فتح الباري ١١/٢٦، ومسلم، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٤/١٣٠، وأبر داود، عون المعبود ١٤/٨٤، وأحمد في مسنده ٦/٣ .

(٣) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فتح الباري ١٠/١٧٩ .

ولا يقولن قائل : الأحاديث قد دونت وُجِّعت ، فخفاؤها والحال هذه بعيد ؛ لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن إنما جُمِّعت بعد انقراض الأئمة المتبوعين ، ومع هذا فلا يجوز أن يدَّعى انحصار حديث رسول الله ﷺ في دواوين معينة ، ثم لو فُرض انحصار حديث رسول الله ﷺ ، فليس كل ما في الكتب يعلمه العالم ، ولا يكاد ذلك يحصل لأحد ، بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة وهو لا يحيط بما فيها ، بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين أعلم بالسنة من المتأخرين بكثير ؛ لأن كثيراً مما بلغهم وصح عندهم قد لا يبلغنا إلا عن مجهول ، أو بإسناد منقطع ، أو لا يبلغنا بالكلية ، فكانت دواوينهم صدورهم التي تحوي أضعاف ما في الدواوين ، وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية .

السبب الثاني : أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يثبت عنده ؛ إما لأن محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الإسناد مجهولون عنده ، أو متهمون أو سيئوا الحفظ ، وإما لأنه لم يبلغه مسنداً بل منقطعاً .

وقد يروى عند غيره بإسناد ثقات متصل مع معرفة المجهول عنده ، أو قد يكون رواه غير أولئك المجروحين عنده ، وقد يكون لفظ الحديث غير مضبوط عنده وعند غيره مضبوطاً .

والخلاصة : أن الأحاديث قد تبلغ كثيراً من العلماء من طرق ضعيفة وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق

فتكون حجة من هذا الوجه .

السبب الثالث : اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره مع قطع النظر عن طريق آخر، سواء كان الصواب معه أو مع غيره أو معهما عند من يقول : كل مجتهد مصيب؛ وذلك لما يلي :

١ - أن يعتقد أحدهما ضعف المحدث والآخر يوثقه؛ لأن معرفة

الرجال علم واسع، ثم إنه قد يكون الصواب مع من يعتقد ضعفه، لاطلاعه على سبب جرح، وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفة أن ذلك السبب غير جرح، وهذا النوع بابه واسع ورد فيه الاختلاف بين العلماء مثل سائر العلوم .

٢ - أن لا يعتقد أن المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه وغيره يعتقد أنه سمعه .

٣ - أن يكون للمحدث حالان : حال استقامة، وحال اضطراب، مثل أن يختلط أو تحترق كتبه فأحاديثه في الحال الأولى صحيحة وفي الحال الثانية ضعيفة، فلا يدرى ذلك الحديث من أي النوعين؟ وقد علم غيره أنه مما حدث به في حال الاستقامة .

٤ - أن يكون المحدث قد نسي ذلك الحديث فلم يذكره فيما بعد، أو أنكر أن يكون حدثه، معتقداً أن هذا علة توجب ترك الحديث، ويرى غيره أن هذا مما يصح الاستدلال به .

٥ - أن كثيراً من الحجازيين يرون عدم الاحتجاج بحديث أي

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

عراقي أو شامي إن لم يكن له أصل بالحجاز، لأن أهل الحجاز ضبطوا السنة فلم يشذ عنهم منها شيء، وأن أحاديث العراقيين قد وقع فيها اضطراب أوجب التوقف فيها .

السبب الرابع : اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ شروطاً يخالفه فيها غيره، مثل اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة، واشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقيهاً إذا خالف في الحكم قواعد القياس، واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره إذا كان فيما تعم به البلوى .

السبب الخامس : أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه، وهذا يرد في الكتاب والسنة، ومثل هذا ما فعله عمر حينما أمر الناس بتحديد المهور فردت عليه امرأة بقوله تعالى : ﴿وَأَتَيْتُمُ إحْدَثَهُنَّ قِنطَارًا﴾<sup>(١)</sup> فرجع عمر إلى قولها، لنسيانه للآية<sup>(٢)</sup> .

السبب السادس : عدم معرفته بدلالة الحديث : إما لكون اللفظ الذي في الحديث غريباً عنده مثل لفظ : إغلاق في حديث عن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق »<sup>(٣)</sup> (٤) .

---

(١) سورة النساء، الآية ٢٠ .

(٢) الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه ج ١ ص ١٩٥ ، وعبد الرزاق في مصنفه، ج ٦ ص ١٨ .

(٣) أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه، نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٦٤ .

(٤) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٣٣٢ فما بعدها بتصرف .

فعلماء الغريب فسروه : بالإكراه، وقيل : الجنون، وقيل :  
الغضب، وقيل : التضيق .

فبعض العلماء قال : لا يصح طلاق المكره . وقال  
بعضهم : بوقوعه، والاختلاف في ذلك لاحتمال اللفظ أكثر من  
معنى<sup>(١)</sup> .

وإما لكون معناه في لغته وعرفه غير معناه في لغة النبي  
ﷺ، وهو يحمله على ما يفهمه في لغته، بناء على أن الأصل بقاء  
اللغة .

ولقد سمع بعضهم آثاراً في الرخصة في النبذ<sup>(٢)</sup>، فظنوه  
بعض أنواع المسكر؛ لأنه لغتهم، وإنما هو ما ينبذ لتحلية الماء  
قبل أن يشتد، فإنه جاء مفسراً في أحاديث كثيرة صحيحة<sup>(٣)</sup> .

وإما لكون اللفظ مشتركاً أو مجملاً أو متردداً بين حقيقة  
ومجاز فيحمله على الأقرب عنده وإن كان المراد هو الآخر<sup>(٤)</sup>،  
كلفظ القرء يطلق عند العرب ويراد به الحيض، ويطلق ويراد به  
الطهر ولا ترجيح لأحدهما على الآخر<sup>(٥)</sup> .

وإما لكون الدلالة من النص خفية، فإن جهات دلالات  
الأقوال متسعة جداً، يتفاوت الناس في إدراكها، وفهم وجوه

(١) انظر المنهاج في ترتيب الحجاج ص ٩٥، ونيل الأوطار ٦/ ٢٦٥ .

(٢) انظر الأحاديث الواردة في ذلك في نيل الأوطار ٨/ ٢١٢ .

(٣) انظر المرجع السابق ٨/ ٢١٥، ٢١١ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠/ ٢٤٤ .

(٥) انظر بداية المجتهد ٢/ ٨٩، وانظر لسان العرب، مادة قرأ .



الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبدالله بن عبد المحسن الطريقي

الكلام، ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم ولا يتفطن؛ لكون هذا المعنى داخلاً في ذلك العام، ثم قد يتفطن له ثم ينسأه، ثم إن الرجل قد يغلط فيفهم من الكلام ما لا تحتمله اللغة العربية .

**السبب السابع:** اعتقاده أن الأدلة في الحديث يصح الاستدلال بها لمعارضة تلك الدلالة للأصول المعتبرة عنده سواء كانت في نفس الأمر صواباً أو خطأ، مثل أن يعتقد أن العام المخصوص ليس بحجة، وأن المفهوم ليس بحجة، أو أن الأمر المجرد لا يقتضي الوجوب أو لا يقتضي الفور، أو أن المعرفة باللام لا عموم له .

**السبب الثامن :** اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة مثل معارضته العام بالخاص، أو المطلق بمقيد، أو الأمر المطلق بما ينفي الوجوب، أو الحقيقة بما يدل على المجاز .

وهذا باب واسع فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم .

**السبب التاسع :** اعتقاده أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه، أو نسخه، أو تأويله إن كان قابلاً للتأويل بما يصلح أن يكون معارضاً بالاتفاق .

وبعض العلماء يرى تمسكه بالقول؛ لعدم علمه بالمخالف مع أن ظاهر الأدلة يقتضي خلافه، لكن لا يمكن للعالم أن يتبدى قولاً لم يعلم به قائلاً مع علمه أن الناس قد قالوا خلافه، مثل أن

يقول لا أعلم أحداً أجاز شهادة العبد، وقبولها محفوظ عن علي وأنس وشريح وغيرهم، وبقولهم : لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة وإيجابها محفوظ عن أبي جعفر الباقر .

السبب العاشر : معارضته بما يدل على ضعفه، أو نسخه، أو تأويله، مما لا يعتقده غيره، أو أن جنسه معارض وقد لا يكون في الحقيقة معارضاً راجحاً كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن واعتقادهم أن ظاهر القرآن من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث، لهذا ردوا حديث الشاهد واليمين<sup>(١)</sup>، وإن كان غيرهم يعلم أن ليس في ظاهر القرآن ما يمنع الحكم بشاهد ويمين .

ومن ذلك دفع الخبر الذي فيه تخصيص لعموم الكتاب، أو تقييد لمطلقه، أو فيه زيادة عليه، وكمعارضة طائفة من المدنيين الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة على اعتبار أن إجماعهم حجة مقدمة على الخبر، كمخالفة أحاديث خيار المجلس بناء على هذا الأصل<sup>(٢)</sup> .

قال أحمد بن حنبل : ( بلغ ابن أبي ذئب أن مالكا لم يأخذ بحديث : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا »<sup>(٣)</sup>، فقال : ( يُستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه ) .

(١) انظر الأحاديث الواردة في ذلك في نيل الأوطار ٣١٨/٨ .

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢٤٥ فما بعدها بتصرف، وانظر فتح الباري ج ٤ ص ٣٣٠ .

(٣) انظر الأحاديث الواردة في ذلك في نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٠٨ .

ثم قال أحمد : ( هو أروع وأقول بالحق من مالك ) .  
قال الذهبي : ( لو كان ورعاً كما ينبغي لما قال هذا الكلام  
القبيح في حق إمام عظيم، فمالك لم يعمل بظاهر الحديث؛ لأنه  
رآه منسوخاً .

وقيل : عمل به وحمل قوله : « حتى يتفرقا » على التلفظ  
بالإيجاب والقبول، فمالك في هذا الحديث، وفي كل حديث، له  
أجر ولا بد، فإن أصاب، ازداد أجراً آخر، وإنما يرى السيف على  
من أخطأ في اجتهاده الحرورية<sup>(١)</sup>، وبكل حال فكلام الأقران  
بعضهم في بعض لا يُعَوَّل على كثير منه، فلا نقصت جلالة مالك  
بقول ابن أبي ذئب فيه ولا ضعف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته  
هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما - رضي الله عنهما - ولم  
يسندها الإمام أحمد فلعلها لم تصح<sup>(٢)</sup> .

يقول ابن تيمية : ( وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون  
للعالم حجة في ترك العمل بالحديث لم نطلع نحن عليها، فإن  
مدارك العلم واسعة، ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن  
العلماء، والعالم قد يبدي حجته وقد لا يبيدها، وإذا أبدأها فقد  
تبلغنا وقد لا تبلغ، وإذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجاجه وقد لا  
ندركه، سواء كانت الحجة صواباً في نفس الأمر أم لا، لكن نحن

---

(١) الحرورية: هم الخوارج ونسبتهم إلى حرورية وهو موضع بظاهر الكوفة وبه كان أول  
اجتماعهم حين خالفوا علياً رضي الله عنه وخرجوا عليه .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ج ٧ ص ١٤٢، والقصة واردة في طبقات الحنابلة ج ١  
ص ٢٥١، وتاريخ بغداد ٣٠٢/٢ .

وإن جوزنا هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم، إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة وإن كان أعلم، إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأي العالم .

والدليل الشرعي يمتنع عن أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر، ورأي العالم ليس كذلك، ولو كان العمل بهذا التجويز جائزاً لما بقي في أيدينا شيء من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا، لكن الغرض أنه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه له، ونحن معذورون في تركنا لهذا الترك<sup>(١)</sup>.

وفي ضوء ما تقرر من أسباب الخلاف فإن العلماء معذورون في تفاوت استنباطهم للأحكام فلكل إمام عذره فإن اجتهد فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر، وفضل الله واسع، ومن استحق الأجر فلا يصح التشنيع عليه وتجهيله، فحسبه إخلاص قصده وحسن سريره .

**الفصل الرابع : في كلام الأئمة في ترك قولهم اتباعاً للحق :**

الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع، وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله ﷺ، وإن كان

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ٢٥٠/٢٠ .

الإنكار في مسائل الخلاف \_\_\_\_\_ د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

بعضهم قد يكون أعلم في مواضع آخر .

وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة تيمم الجنب وأخذوا بقول من هو دونهما كأبي موسى الأشعري وغيره لما احتج بالكتاب والسنة<sup>(١)</sup>.

وتركوا قول عمر في دية الأصابع، وأخذوا بقول معاوية لما كان معه من السنة أن النبي ﷺ قال : « هذه وهذه سواء »<sup>(٢)</sup>.

وقد كان بعض الناس يُناظر ابن عباس في المتعة<sup>(٣)</sup>، فقال له : قال أبو بكر وعمر، فقال ابن عباس : يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء : أقول قال الرسول ﷺ، وتقولون قال أبو بكر وعمر ؟

وكذلك ابن عمر لما سأله عنها فأمر بها فعارضوه بقول عمر، فبين لهم أن عمر لم يرد ما يقولونه فألحوا عليه، فقال لهم : أمر رسول الله ﷺ أحق أن يتبع أم أمر عمر ؟ مع علم الناس أن أبا بكر وعمر أعلم ممن هو فوق ابن عمر وابن عباس<sup>(٤)</sup>.

والأئمة كذلك أكفاء في موارد النزاع، وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله ﷺ .

---

(١) من حديث أخرجه البخاري، فتح الباري ج ١ ص ٤٥٦، ٤٤٣ .

(٢) القول عن عمر أخرجه ابن أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب والحديث عن

الرسول ﷺ عند البخاري، فتح الباري ج ١٢ ص ٢٢٥، ٢٢٦ .

(٣) أي متعة الحج .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢١٥ .

قال أبو حنيفة : ( هذا رأيي وهذا أحسن ما رأيت فمن جاء برأيٍ خير منه قبلناه )<sup>(١)</sup>.

روى الخطيب البغدادي بمسنده عن الحسن بن زياد اللؤلؤي قال : سمعت أبا حنيفة يقول : ( قولنا هذا رأي وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاء بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا )<sup>(٢)</sup>.

ومالك يقول : ( إنما أنا بشر أصيب وأخطيء، فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة )<sup>(٣)</sup>. وقد اشتهر عنه أنه كان لا يتعجل بالفتيا .

سأل رجل مالكا عن مسألة - وذكر أنه أرسل فيه من مسيرة ستة أشهر من المغرب - فقال له : أخبر الذي أرسلك أنه لا علم لي بها، قال : ومن يعلمها ؟ قال : من علمه الله .

وسأله رجل عن مسألة استودعه إياها أهل المغرب، فقال : ما أدري ما ابتلينا بهذه المسألة ببلدنا، ولا سمعنا أحداً من أشياخنا تكلم فيها، ولكن تعود . فلما كان من الغد جاء وقد حمل ثقله على بغله يقوده، فقال : مسألتي ؟ فقال : ما أدري ما هي، فقال الرجل : يا أبا عبد الله، تركت خلفي من يقول : ليس على وجه الأرض أعلم منك، فقال مالك غير مستوحش : إذا

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢١١ .

(٢) انظر تاريخ بغداد، ج ١٣ ص ٣٥٢ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢١١ .

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

رجعت فأخبرهم أنني لا أحسن .

وسأله آخر فلم يجبه، فقال له : يا أبا عبد الله أجبني :  
فقال : ويحك تريد أن تجعلني حجة بينك وبين الله فأحتاج أنا  
أولاً أن أنظر كيف خلاصي ثم أخلصك .

وسئل من العراق عن أربعين مسألة فما أجاب منها إلا في خمس<sup>(١)</sup> .  
والشافعي يقول : ( إذا صح الحديث فاضربوا بقولي  
الحائط، وإذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فهي قولي )<sup>(٢)</sup> .  
وروي عنه أنه قال : ( إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة  
رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا قولي )<sup>(٣)</sup> .

وقال : ( إذا صح الحديث عن النبي ﷺ وقلت أنا قولاً فأنا  
راجع عن قولي وقائل بذلك الحديث ) .  
وقال : ( إذا رويت حديثاً عن رسول الله ﷺ ولم أذهب إليه  
فاعلموا أن عقلي قد ذهب )<sup>(٤)</sup> .

وقال : ( أما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ﷺ ثابتاً عنه  
فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله )<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر الموافقات للشاطبي، ج ٤ ص ٢٨٦ - ٢٨٨، وترتيب المدارك ج ١ ص ١٤٥  
فما بعدها .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢١١، والمجموع، ج ١ ص ١٠٨، وإعلام  
الموقعين ٢٣٣/٤ .

(٣) المجموع، ج ١ ص ١٠٨، وإعلام الموقعين ج ٤ ص ٢٣٣ .

(٤) انظر إعلام الموقعين، ج ٤ ص ٢٣٣ .

(٥) انظر الرسالة، مسألة رقم ٥٩٨ ص ٢١٩ .

والإمام أحمد كان يقول : ( لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الشافعي ولا الثوري، وتعلموا كما تعلمنا ) .

وقال : ( لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا ) .

وقال : ( من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال )<sup>(١)</sup> .

وقال : ( وأن يجعل قول كل أحد وفعله أبداً تبعاً لكتاب الله وسنة رسوله )<sup>(٢)</sup> .

قال أبو داود : ( قلت لأحمد : الأوزاعي هو أتبع من مالك ؟ قال : لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي ﷺ فخذ به، ثم التابعي بعد، الرجل فيه مُخير )<sup>(٣)</sup> .

وعن الحكم بن عتيبة قال : ( ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ ) .  
وروي عن مجاهد مثله<sup>(٤)</sup> .

يقول ابن تيمية : ( وليس لأحد أن يخرج عن شيء مما شرعه الرسول ﷺ، وهو الشرع الذي يجب على ولاة الأمر إلزام

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢١١، ٢١٢، ٢٢٦، وإعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٠١ .

(٢) الرسالة، مسألة رقم ٥٣٩ ص ١٩٨ .

(٣) إعلام الموقعين، ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٤) جامع بيان العلم وفضله، ص ٣٥٩ .



الناس به، ويجب على المجاهدين الجهاد عليه، ويجب على كل واحد اتباعه ونصره<sup>(١)</sup>.

( ولا يجب على عالم أن يُقلد عالماً من علماء المسلمين أو أن يقلد حاكماً لا في قليل ولا في كثير إذا كان قد عرف ما أمر الله به ورسوله، بل لا يجب على أحد العامة تقليد الحاكم في شيء، بل له أن يستفتي من يجوز له استفتاءه وإن لم يكن حاكماً، ومتى ترك العالم ما علّمه من كتاب الله وسُنّة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتداً كافراً يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة )<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن القيم : ( . . . وعلى هذا فله أن يستفتي من شاء من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم، ولا يجب عليه ولا على المفتي أن يتقيد بأحد من الأئمة الأربعة بإجماع الأمة، كما لا يجب على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلده، أو غيره من البلاد، بل إذا صح الحديث وجب عليه العمل به حجازياً كان، أو عراقياً، أو شامياً، أو مصرياً، أو يمنياً )<sup>(٣)</sup>.

أما انتقال الإنسان من قول إلى قول لأجل ما تبين له من الحق فهو محمود فيه، بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه وترك القول الذي وضحت حجته<sup>(٤)</sup>.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥ ص ٣٧٢ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥ ص ٣٧٢ .

(٣) إعلام الموقعين، ج ٤ ص ٢٦٣ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢١٣، ٢١٤ .

هؤلاء هم أعلام الأمة بعد علماء القرن الأول، رأوا الحق فيما ظهر لهم فاتبعوه وقالوا به، ولاحتمال كون الحق مع غيرهم لم يلزموا الناس بأخذ أقوالهم، ولم يجعلوا قولهم حجة، بل الحجة في اتباع الدليل الصحيح الموجب لترك أقوالهم إن خالفته .

لقد زهدوا في أقوالهم للحق، واتسعت صدورهم لقبوله ورغبوا في خلاص أنفسهم من آثار الفتوى قبل أن يفتوا الناس بما لم يعلموا صحته أو لم يظهر لهم الحق فيه .

**الفصل الخامس : مخالفة التلاميذ لأئمتهم اتباعاً**

**للحق :**

حينما يُقلد هؤلاء الأئمة إنما يقلدون اتباعاً للحق، وحينما يظهر خلافه فسرعان ما نجد تلامذتهم يتبعون الحق .

وأورد مثلاً لذلك : المناظرة التي جرت بين الإمام مالك بن أنس مع أبي يوسف صاحب أبي حنيفة لما سأل عن الصاع والمُد، فأمر مالك أهل المدينة بإحضار صيعانهم، وذكروا له أن إسنادها عن أسلافهم، فقال مالك لأبي يوسف : أترى هؤلاء يكذبون ؟ قال : لا والله ما يكذبون، قال مالك : فأنا حررت هذه الصيعان فوجدتها خمسة أرطال وثلاثاً بأرطالكم يا أهل العراق، فقال أبو يوسف : رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله، ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت .

وسأله عن الخضراوات، فقال : هذه مباquil أهل

المدينة<sup>(١)</sup> لم يؤخذ منها صدقة على عهد رسول الله ﷺ ولا أبي بكر ولا عمر رضي الله عنهما، يعني وهي تنبت فيها الخضراوات .

وسأله عن الأحباس فقال : هذا حبس فلان وهذا حبس فلان يذكر لبيان الصحابة، فقال أبو يوسف : في كل منهما قد رجعت يا أبا عبد الله، ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت .

وأبو يوسف ومحمد وافقا بقية الفقهاء، في أنه ليس في الخضراوات صدقة؛ كمذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وفي أنه ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة كمذهب هؤلاء، وأن الوقف عنده لازم كمذهب هؤلاء<sup>(٢)</sup>. وقد اشتهر عن الإمام زفر مخالفة أئمة المذهب الحنفي في بعض المسائل<sup>(٣)</sup>.

وأصحاب الإمام الشافعي خالفوه في مسألة التثويب، واشترط التحليل من الإحرام بعذر المرض وغيرها .

وممن حكي عنه أنه أفتى بالحديث وخالف الشافعي : أبو يعقوب البويطي، وأبو القاسم الداركي .

نص عليه أبو الحسن الكيا الطبري في كتابه : « أصول الفقه »، وممن أثار عنهم اتباع الحديث ومخالفة المذهب أبو بكر

---

(١) أي مزارع أهل المدينة التي تنبت البقل، انظر لسان العرب، مادة بقل .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٣٠٦، وانظر ترتيب المدارك، ١/ ٢٢٤ .

(٣) انظر الإمام زفر بن الهذيل، للدكتور عبد الستار حامد، ص ٣٣٩ طبع سنة ١٤٠٢ هـ ببغداد .

البيهقي وآخرون، وكان جماعة من متقدمي الشافعية إذا رأوا مسألة فيها حديث ومذهب الشافعي خلافه عملوا بالحديث، وأفتوا به قائلين : مذهب الشافعي ما وافق الحديث<sup>(١)</sup>.

لقد تعلم هؤلاء التلاميذ في مدارس العلماء الكبار وعلم الله قصد سرائرهم، وصدق توجههم، فجعل لهم القبول .

لقد تعلم التلاميذ على يديهم وأخذوا منهم العلم الحق الذي يقصدون به وجه الله، ولقد كانوا قدوة صالحة في كيفية اتباع الحق أينما كان، وإن خالفوا في ذلك إمامهم، حتى قالوا : ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت عملاً واتباعاً للسنة .

## الباب الثاني

### في حكم الإنكار في المسائل الخلافية

وفيه ستة فصول :

الفصل الأول : في الإنكار على أهل الأهواء

والبدع :

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في الإنكار على أهل البدع :

البدعة في اللغة : مأخوذة من بدع الشيء يبدعه بدعاً

(١) المجموع للنووي، ج ١ ص ١٠٨ .

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

وابتدعه: أي أنشأه وبدأه، وفي كسر الباء تعني: الحدث وما ابتدع من الدين بعد الإكمال<sup>(١)</sup>.

والبدعة بدعتان: بدعة هدى، وبدعة ضلال، فما كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله ﷺ فهو في حيز الذم والإنكار، وما كان واقعاً تحت عموم ما ندب الله إليه وحَضَّ عليه الله أو رسوله ﷺ في حيز المدح، وما لم يكن له مثال موجود كنوع من الجود والسخاء وفعل المعروف فهو من الأفعال المحموده، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد الشرع به، لأن النبي ﷺ قد جعل له في ذلك ثواباً فقال: «من سنَّ سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها» وقال في ضده: «ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها»<sup>(٢)</sup>، وذلك إذا كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وقال العلماء: البدعة خمسة أقسام: واجبة، ومندوبة، ومحرمة، ومكروهة، ومباحة.

فمن الواجبة: نظم أدلة المتكلمين للرد على الملاحدة والمبتدعة، والاشتغال بكتب النحو، وحفظ غريب الكتاب والسنة.

---

(١) انظر لسان العرب، مادة بدع.

(٢) الحديث أخرجه مسلم من حديث جرير بن عبد الله في كتاب العلم باب من سن سنة حسنة أو سيئة، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ٢٢٦، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة باب من سن سنة حسنة أو سيئة، سنن ابن ماجه ج ١ ص ٧٤، وأخرجه أحمد في مسنده ج ٤ ص ٣٦١، ٣٦٢.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مادة بدع.

والبدعة المندوبة : تشمل تصنيف كتب العلم وبناء المدارس والربط في سبيل الله، وغير ذلك من الإحسان الذي لم يعهد في الصدر الأول .

والبدعة المحرمة : ما ذهب إليه القدرية والجبرية والمرجئة والمجسمة، والتوسل إلى الله بالأموات وطلب الدعاء منهم، وكذا اتخاذ القبور مساجد والصلاة إليها، وإيقاد السُرج والمصابيح عليها، ونذر الذبائح لها، وإنارتها، والطواف بها، واستلامها .

أما البدعة المكروهة : فكزخرفة المساجد، وتزويق المصاحف، والمصافحة باليد بعد السلام من الصلاة ونحو ذلك .  
أما البدعة المباحة : فهي التوسع في اللذيق من المآكل والمشارب والملابس والمساكن<sup>(١)</sup> .

وما نحن بصددده هنا فهي البدع المحرمة سواء ما كان منها يؤدي إلى الكفر كدعاء غير الله من الأنبياء والصالحين والاستغاثة بهم وطلب تفريج الكربات وقضاء الحاجات منهم، وهذه أعظم بدعة كيد بها للإسلام وأهله، أو ما يخشى على صاحبها من الوقوع في الكفر كالتوسل إلى الله بجاه الأولياء والصالحين والتبرك بهم .

وكذلك البدع الأخرى التي لا تتنافى مع التوحيد لكنها من

---

(١) انظر تهذيب الأسماء واللغات، ج ٣ ص ٢٢، طبع دار الكتب العلمية، وصحيح مسلم بشرح النووي، ج ٦ ص ١٥٤، والسنن والمبتدعات، لمحمد الشقيري ص ١٦ الناشر مكتبة الجمهورية العربية المتحدة .

المحرمات، كالاجتماع على التكبير والتهليل والتسبيح ونحو ذلك، وكأن يخترع أذكاراً وأدعية وعبادات وصلوات وصياماً، واتخاذ السبحة أثناء التسبيح لغير حاجة، والاحتفال بليلة النصف من شعبان، وليلة المولد النبوي، وغير ذلك مما لم يرد في ثبوت التعبد فيه أي دليل شرعي معتبر الدلالة، فقد ورد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ... وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة »<sup>(١)</sup>، ففي هذا الحديث دلالة على أن البدع المخالفة للشرع من الضلالات التي يجب اجتنابها، إذ لا يصح إحداث عبادة في الدين لم يشرعها الله تعالى ولم يأمر بها رسوله ﷺ أو يفعلها مما هو شرع لأمته، ومن أحدث خلاف ما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه الذين تأسوا بسنته فهو رد على صاحبه، فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد »<sup>(٢)</sup>.

قال أهل العربية : الرد هنا بمعنى المردود . ومعناه فهو باطل غير معتد به .

وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات .

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة باب خطبته ﷺ في الجمعة، صحيح مسلم بشرح النووي ج ٦ ص ١٥٣، وأخرجه أبو داود في كتاب السنة باب في لزوم السنة، عون المعبود ج ١٢ ص ٣٦٠ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الأفضية باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ١٦، وأخرجه أحمد في مسنده ج ٦ ص ٢٥٦ .

قال النووي : هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به<sup>(١)</sup>.

وقال الطريقي : هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع ؛ لأن الدليل يتركب من مقدمتين ، والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم ، أو نفيه ، وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعي أو نفيه ؛ لأن منطوقه مقدمة كلية في كل دليل ناف لحكم ، مثل أن يقال في الوضوء بماء نجس : هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو مردود ، فهذا العمل مردود .

فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث ، وإنما يقع النزاع في الأولى .

ومفهومه أن من عمل عملاً عليه أمر الشرع فهو صحيح ، مثل أن يقال في الوضوء بالنية : هذا عليه أمر الشرع ، وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح .

فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث ، والأولى فيها النزاع ، فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقل الحديثان بجميع أدلة الشرع ، ولكن هذا الثاني لا يوجد ، فإذا حديث : « من عمل عملاً » نصف أدلة الشرع والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وفي ضوء ما سبق فإن الإنكار على المبتدعة يعد من الأمور

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٢ ص ١٦ .

(٢) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٥ ص ٣٠٣ .



الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

المشروعة سواء أكانت البدعة في الأصول أم في الفروع ما دامت مخالفة لما ورد في الشرع ولم يكن عليها عمل صحابة رسول الله ﷺ، وقد قرر علماء الأمة وجوب الإنكار على المبتدعة في دين الله .

يقول السبكي : ولا شك في أن الاختلاف في الأصول ضلال وسبب كل فساد كما أشار القرآن إليه<sup>(١)</sup> .

ومن خالف في الأصول من غير أصحاب رسول الله ﷺ فلا يعتد بمخالفته<sup>(٢)</sup>، وينبغي الإنكار عليه، كمن يعتقد أن رتبة الولاية أعظم من رتبة النبوة .

وصرح الغزالي بأن قتل مدعي ذلك أحب إليه من قتل مائة كافر، لأن ضرر هذا في الدين أعظم<sup>(٣)</sup> .

وقال محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري : نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس، فما رأيت قوماً أضل في كفرهم من الجهمية، وإنني لأستجمل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم .

وقال : ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى، وروي عن جماعة من السلف تكفير من قال بخلق القرآن؛ منهم مالك، وابن عينة وابن

---

(١) انظر فيض القدير، ج ١ ص ٢٠٩ .

(٢) انظر بعض المسائل التي اختلف عليها بعض الصحابة في الأصول، مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٤، ص ١٧٢ .

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٤ ص ١٧٢، ١٧٣ .

المبارك، والليث بن سعد .

وناظر الشافعي حفص الفرد، وكان الشافعي رضي الله عنه يسميه حفص المنفرد، فقال حفص : القرآن مخلوق، فقال الشافعي : كفرت بالله العظيم .

وأجاز الشافعي شهادة أهل البدع، والصلاة خلفهم مع الكراهية على الإطلاق، فهذا القول منه دليل على أنه إن أطلق على بعضهم اسم الكفر في موضع أراد به كفراً دون كفر .

ومنهم من حمل قول من قال بالتكفير من السلف على مبتدع يأتي في بدعته ما يخرج به عن الإسلام، وكان أبو سليمان الخطابي لا يكفر أهل الأهواء الذين تأولوا فأخطؤوا .

وقال الشيخ الإمام : وهذا الهجران ، والتبري، والمعاداة، في أهل البدع المخالفين في الأصول<sup>(١)</sup> .

ونص الإمام أحمد رحمه الله على المنع من النظر في كتب أهل الكلام والبدع المضلة وقراءتها وروايتها .

وقال : أبو عبد الله في أهل الكلام : ( لا تجالسهم ولا تكلم أحداً منهم ) .

وقال : لا أحب لأحد أن يجالسهم، ولا يخالطهم، ولا يأنس بهم .

قال الشافعي : حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد،

(١) شرح السنة للبغوي، ج ١ ص ٢٢٧ - ٢٣٠ .

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، وينادى عليهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام<sup>(١)</sup>.

روى أبو المظفر السمعاني في كتابه «الانتصار لأهل الحديث»<sup>(٢)</sup> عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس من أمتي أهل البدع »<sup>(٣)</sup>.

قال ابن خويز منداد : أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم هو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري، ولا تُقبل له شهادة في الإسلام أبداً، ويُهجر ويؤدب على بدعته فإن تمادى عليها أُستتيب منها<sup>(٤)</sup>.

صح عن النبي ﷺ أنه هجر كعب بن مالك وصاحبيه رضي الله عنهم<sup>(٥)</sup>، لما تخلفوا عن غزوة تبوك، وظهرت معصيتهم، وأمر ﷺ بهجرهم حتى أمرهم باعتزال أزواجهم من غير طلاق خمسين ليلة، إلى أن نزلت توبتهم من السماء .

وكذلك أمر عمر رضي الله عنه المسلمين بهجر صبيغ بن عسل التميمي لما رآه من الذين يتبعون ما تشابه من الكتاب إلى أن مضى عليه حول، وتبين صدقه في التوبة، فأذن عمر للناس

(١) انظر الآداب الشرعية، لابن مفلح ج ١ ص ١٩٩، ٢٠٠ .

(٢) الكتاب مخطوط في طهران ولم يُطبع بعد .

(٣) انظر الآداب الشرعية، لابن مفلح ج ١ ص ٢٠١ .

(٤) انظر جامع بيان العلم وفضله، ص ٣٦٦ .

(٥) أخرجه البخاري عن كعب بن مالك، فتح الباري ج ٨ ص ١١٣، والبخاري في شرح السنة، ١ / ٢٢٤ .

بمجالسته<sup>(١)</sup>.

فبهذا ونحوه رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين للبدع، الداعين إليها، والمظهرين للكبائر، فأما من كان مستتراً بمعصية أو مسراً لبدعة غير مكفرة، فإن هذا لا يهجر، إنما يهجر الداعي إلى البدعة، إذ الهجر نوع من العقوبة، وإنما يعاقب من أظهر المعصية قولاً أو عملاً، وأما من أظهر لنا خيراً فإننا نقبل علانيته ونكل سريره إلى الله تعالى، فإن غايته أن يكون بمنزلة المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله .

لهذا كان الإمام أحمد ومن كان قبله وبعده من الأئمة كمالك وغيره لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعة، ولا يجالسونه بخلاف الساكت<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد أخبر النبي ﷺ عن افتراق هذه الأمة، وظهور أهل الأهواء والبدع فيهم، وحكم النجاة لمن اتبع سنته وسنة أصحابه رضي الله عنهم، فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلاً يتعاطى شيئاً من الأهواء والبدع معتقداً، أو يتهاون بشيء من السنن أن يهجره، ويتبرأ منه، ويتركه حياً وميتاً، فلا يُسلم عليه إذا لقيه، ولا يجيبه إذا ابتدأ إلى أن يترك بدعته، ويراجع الحق .

والنهي عن الهجران فوق الثلاث فيما يقع بين الرجلين من

(١) أخرجه الدارمي عن نافع، سنن الدارمي ج ١١ ص ٥٥ .

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٤ ص ١٧٤، ١٧٥ .

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

التقصير في حقوق الصحبة والعشرة دون ما كان ذلك في حق الدين فإن هجرة أهل الأهواء والبدع دائمة إلى أن يتوبوا، بدليل هجر النبي ﷺ الثلاثة الذين تخلفوا حتى تابوا<sup>(١)</sup> لما خاف عليهم من النفاق .

قال ابن عمر في أهل القدر : أخبرهم أنني بريء منهم، وأنهم مني براء<sup>(٢)</sup> .

وفي ضوء ما سبق فإن الإنكار على أهل البدع يكون واجباً على من قدر عليه .

المطلب الثاني : في الإنكار على من يخالف لهوى في نفسه أو إرضاء لغيره :

الخلاف الناشئ عن هوى مضل ليرضي غيره، أو ليُحمد من الناس، وينال الغلبة على أقرانه عند الحكام، أو الظهور بمظهر العالم المستوعب للحياة ومشكلاتها عند وسائل الإعلام لا عن تحري قصد الشارع والالتفات إلى الأمر والنهي، أو التخيير فهو خلاف باطل إطلاقاً؛ لأن العمل لا بد له من حامل يحمل عليه، وداع يدعو إليه، فإذا لم يكن لتلبية الشارع مدخل فليس إلا مقتضى الهوى والشهوة، وما كان كذلك فهو باطل إطلاقاً .

روى الإمام مالك في الموطأ<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن مسعود

---

(١) انظر شرح السنة للبغوي، ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) انظر شرح السنة للبغوي، ج ١ ص ٢٢٧، ٢٢٨ .

(٣) انفرد به الإمام مالك، ورواه في جامع الصلاة رقم ٤١٨ عن يحيى بن سعيد وهو منقطع .

رضي الله عنه : إنك في زمان كثير فقهاؤه، قليل قراؤه، تُحَفِّظ فيه حدود القرآن، وتُضَيِّع حروفه، قليل من يسأل، كثير من يعطي، يُطِيلُون فيه الصلاة، ويُقْصِرُونَ فيه الخطبة، يبدؤون أعمالهم قبل أهوائهم، وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاؤه، كثير قراؤه، تُحَفِّظ فيه حروف القرآن، وتُضَيِّع حدوده، كثير من يسأل، قليل من يعطي، يُطِيلُون فيه الخطبة، ويُقْصِرُونَ الصلاة، يبدؤون فيه أهواءهم قبل أعمالهم<sup>(١)</sup>.

حكى الخطابي في مسألة شراب البتع<sup>(٢)</sup> عن بعض الناس أنه قال : إن الناس لما اختلفوا في الأشربة وأجمعوا على تحريم العنب واختلفوا فيما سواه حرمنها ما اجتمعوا على تحريمه وأبحنا ما سواه .

وقال : وهذا خطأ فاحش، وقد أمر الله المتنازعين أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله .

وقال : ولو لزم ما ذهب إليه هذا القائل للزم مثله في الربا والصرف ونكاح المتعة؛ لأن الأمة قد اختلفت فيها .

قال : وليس الاختلاف حجة، وبيان السنة حجة على المختلفين من الأولين والآخرين .

قال الشاطبي : والقائل بهذا راجع إلى أن يتبع ما يشتهي، أو يجعل القول الموافق حجة له ويدرك بها عن نفسه، فهو قد أخذ

(١) انظر الموافقات، ج ٢ ص ١٧٣ .

(٢) ورد حديث في البتع عند البخاري ومسلم، انظر جامع العلوم والحكم، ص ٣٦٦ .

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

القول وسيلة إلى اتباع هواه، لا وسيلة إلى تقواه، وذلك أبعد له من أن يكون ممثلاً لأمر الشارع، وأقرب إلى أن يكون ممن اتخذ إلهه هواه .

ومن هذا جعل بعض الناس الاختلاف رحمة للتوسع في الأقوال وعدم التحجر على رأي واحد . . . وربما صرح صاحب هذا القول بالتشجيع على من لازم القول المشهور أو الموافق للدليل، أو الراجح عند أهل النظر والذي عليه أكثر المسلمين . ويقول له : لقد حجرت واسعاً، وملت بالناس إلى الحرج، وما في الدين من حرج، وما أشبه ذلك . وهذا القول خطأ كله وجهل بما وضعت له الشريعة<sup>(١)</sup> .

والخلاف على هذا النحو يؤدي إلى الفرقة والتقاطع والعداوة والبغضاء لاختلاف الأهواء وعدم اتفاقها .

وإذا صار الهوى بعض مقدمات الدليل لم ينتج إلا ما فيه اتباع للهوى وفي ذلك مخالفة للشرع، ومخالفة الشرع ليست من الشرع في شيء . فاتباع الهوى من حيث يظن أنه اتباع للشرع ضلال في الشرع . ولذلك سميت البدع ضلالات .

وجاء أن كل بدعة ضلالة؛ لأن صاحبها مخطيء من حيث توهم أنه مصيب، ودخول الأهواء في الأعمال خفي، فأقوال أهل الأهواء غير معتد بها في الخلاف المقرر في الشرع . وما ذكر منها في كتب الفقهاء إنما للرد عليها وبيان فسادها مثلما فعلوا مع

---

(١) الموافقات، ج ٤ ص ١٤١، ١٤٢ .

أقوال اليهود والنصارى<sup>(١)</sup>.

ولا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى، ومن عُرِفَ بذلك لم يَجْز أن يُسْتَفْتَى. وكذلك الحاكم ولا فرق بين المفتي والحاكم إلا أن المفتي مُخْبِر، والحاكم ملزم، والتساهل قد يكون بأن لا تثبت ويسرع بالفتوى أو الحكم قبل استيفاء حقها من النظر والفكر، وربما يحمله على ذلك توهمه أن الإسراع براعة، والإبطاء عجز ومنقصة، وذلك جهل، فَلَأَن يبطيء ولا يُخطيء أجمل به من أن يعجل فيُضِل ويُضِل.

وقد يكون تساهله وانحلاله بأن تحمله الأغراض الفاسدة على تتبع الحيل المحظورة أو المكروهة. والتمسك بالشبه طلباً للترخص على من يروم نفعه أو التغليظ على من يريد ضره.

قال ابن الصلاح: ومن فعل ذلك فقد هان عليه دينه<sup>(٢)</sup>.

وقال القرافي: لا ينبغي للمفتي إذا كان في المسألة قولان أحدهما فيه تشدد والآخر فيه تخفيف أن يفتي العامة بالتشديد والخواص من ولاية الأمور بالتخفيف، وذلك قريب من الفسوق والخيانة في الدين والتلاعب بالمسلمين، وذلك دليل فراغ القلب من تعظيم الله تعالى وإجلاله وتقواه وعمارته باللعب وحب الرياسة والتقرب إلى الخلق دون الخالق<sup>(٣)</sup>.

(١) الموافقات، ج ٤ ص ٢٢٢.

(٢) تبصرة الحكام، ج ١ ص ٥٢.

(٣) انظر تبصرة الحكام، ج ١ ص ٥٢.



ويشمل الذم من ينتقل من قول إلى قول لمجرد عادة أو اتباع هوى<sup>(١)</sup>.

ولا ينبغي أن يُلتفت إلى قول من يقول بالتخير بين الأقوال، فهي مقالة ضعيفة لا يُعتد بها<sup>(٢)</sup>؛ لأن السماح الجاري بالحنيفية السمحة مقيد بما هو جارٍ على أصولها، وليس تتبع الرخص ولا اختيار الأقوال بالتشهي بثابت من أصولها.

إن تتبع الرخص ميل مع أهواء النفوس، والشرع جاء بالنهي عن اتباع الهوى<sup>(٣)</sup>، قال تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَّ أَنْ تَعْدِلُوا﴾<sup>(٤)</sup>، وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىَّ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾<sup>(٦)</sup>. إلى غير ذلك من الآيات الدالة لاتباع الهوى<sup>(٧)</sup>.

قال سليمان التيمي: إن أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢١٤.

(٢) تبصرة الحكام، ج ١ ص ٤٨.

(٣) انظر الموافقات، ج ٤ ص ١٤٥.

(٤) سورة النساء، الآية ١٣٥.

(٥) سورة ص، الآية ٢٦.

(٦) سورة الكهف، الآية ٢٨.

(٧) انظر: سورة الأعراف، الآية ١٧٦، وسورة طه، الآية ١٦، وسورة الفرقان، الآية ٤٣، وسورة القصص، الآية ٥٠، وسورة الجاثية، الآيتان ١٨ و ٢٣، وسورة المائدة، الآيتان ٤٩ و ٧٧، وسورة الأنعام، الآيتان ٥٦ و ١٥٠، وسورة البقرة، الآية ١٢٠ و ١٤٥. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على ذلك وهي كثيرة في القرآن.

(٨) انظر الأحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ج ٦ ص ٣١٧، وجامع بيان العلم =

وقال الأوزاعي : من أخذ بنوادر العلماء خرج عن الإسلام<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن عبد البر إجماع العلماء على عدم حِلّ تتبع الرخص، ويفسق المتتبع عند الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>.

واتباع الدليلين من غير ترجيح أدى إلى أن صار كثير من مقلدة الفقهاء يفتي قريبه أو صديقه بما لا يفتي به غيره من الأقوال، اتباعاً لغرضه وشهوته، أو لغرض ذلك القريب وذلك الصديق<sup>(٣)</sup>.

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على أنه ليس لأحد أن يعتقد الشيء واجباً وحراماً ثم يعتقد غير واجب ولا حرام بمجرد هواه، كأن يكون طالباً لشفعة الجوار فيعتقد أنها حق له ثم إذا طلبت منه شفعة الجوار اعتقد أنها ليست ثابتة، أو مثل من يعتقد إذا كان أخاً مع جد أن الإخوة تقاسم الجد، فإذا صار جداً مع أخ اعتقد أن الجد لا يقاسم الإخوة.

وإذا كان له عدو يفعل بعض الأمور المختلف فيها، كشرب النبيذ المختلف فيه<sup>(٤)</sup>، ولعب الشطرنج، وحضور السماع، رأى

= وفضله، ص ٣٦٠.

(١) انظر سير أعلام النبلاء، ج ٧ ص ١٢٥.

(٢) انظر جامع بيان العلم وفضله، ص ٣٦٠، والإنصاف، ج ١١ ص ١٩٦.

(٣) انظر الموافقات، ج ٤ ص ١٣٥.

(٤) النبيذ المختلف فيه هو : ما حدث فيه الحموضة من نقيع التمر أو الزبيب أو غيره وصار شرب الكثير منه يُسكر، فجمهور الأئمة أن له حكم الخمر يحرم شرب قليله وكثيره لإسكاره، وجمهور الحنفية لا يحرم إلا شرب القدر المسكر منه / هامش =

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

هجره والإنكار عليه . أما إذا فعل ذلك صديقه فيرى أن ذلك من مسائل الاجتهاد التي لا تُنكر .

ومن اعتقد حل الشيء، وحرمة، ووجوبه، وسقوطه، بحسب هواه . فهو مذموم مجروح خارج عن العدالة<sup>(١)</sup> .

وليس للمقلد أن يتخير في الخلاف، كما إذا اختلف المجتهدون على قولين فيختار أتبعهما لهواه؛ لأنه لو جاز تحكيم التشهي والمصالح الشخصية في مثل هذا لجاز للحاكم، وهو باطل بالإجماع<sup>(٢)</sup> .

والعلماء عليهم رحمة الله يرون أن اتباع الهوى في الحكم والفتيا حرامٌ بالإجماع<sup>(٣)</sup> .

وفي ضوء ما تقرر فإن من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يُعذر فيه فإنه يُعامل بما يُعامل به أهل البدع<sup>(٤)</sup>؛ من وجوب الإنكار عليهم، وهجرهم، وتأديبهم بما يكفل زجرهم، وتبصيرهم بسوء ما يقولون به أو يفعلون .

---

= الآداب الشرعية، ج ١ ص ١٦٣ .

(١) انظر الآداب الشرعية، لابن مفلح، ج ١ ص ١٦٣ .

(٢) انظر الموافقات، ج ٤ ص ١٣٣ .

(٣) انظر تبصرة الحكام، ج ١ ص ٥٣ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢١٤ .

## الفصل الثاني : في الإنكار على من يأخذ بالقول المرجوح أو الضعيف :

وما ضعف فيه الخلاف لا يحل أن يُقال به في الأحكام  
الشرعية ولا يحل للمقلد أن يعمل به .

وقد ذم شيخ الإسلام ابن تيمية المنحرفين عن منهج  
الأئمة، وذكر من انحرافهم أن يكون عن الإمام في المسألة  
اختلاف فيتمسكوا بالقول المرجوح أو أنهم يحملون قولاً له  
ليوافق شُبُهَتَهُمْ<sup>(١)</sup> .

ومثل لذلك بتنازع العلماء في ولد الزنا هل يُعتق بالملك ؟  
على قولين للعلماء في مذهب أبي حنيفة وأحمد . . . . .

ومثل هذه المسألة الضعيفة ليس لأحد أن يحكيها عن إمام  
من أئمة المسلمين : لا على وجه القدح فيه، ولا على وجه  
المتابعة له فيها، فإن ذلك ضرب من الطعن في الأئمة واتباع  
الأقوال الضعيفة، وبمثل ذلك صار وزير التتر يلقي الفتنة بين  
مذاهب أهل السنة حتى يدعوهم إلى الخروج عن السنة  
والجماعة، ويوقعهم في مذاهب الرافضة وأهل الإلحاد<sup>(٢)</sup> .

والأخذ بالقول الضعيف في بعض المسائل يؤدي إلى  
ارتكاب محظور فمثلاً ربا النقد الخلاف فيه ضعيف، وهو ذريعة

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ١٨٥ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٢ ص ١٣٧ .

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

إلى ربا النساء المتفق على تحريمه، وكنكاح المتعة فإنه ذريعة إلى الزنا . وذكر عن إسحاق بن شاقلا أنه ذكر أن المتعة هي الزنا صراحة .

وعن ابن بطة قال : لا يفسخ نكاح حكم به قاض إن كان قد تأول فيه تأويلاً، إلا أن يكون قضى لرجل بعقد متعة، أو طلق ثلاثاً في لفظ واحد وحكم بالمراجعة من غير زوج، فحكمه مردود وعلى فاعله العقوبة والنكال .

والمنصوص عن أحمد الإنكار على اللاعب بالشطرنج .

وتأوله القاضي على من لعب بها بغير اجتهاد أو تقليد سائغ، وفيه نظر فإن النصوص عنه أنه لم يحد شارب النبيذ المختلف فيه، وإقامة الحد أبلغ مراتب الإنكار مع أنه لا يفسق عنده بذلك، فدل على أنه ينكر كل مختلف فيه ضعف الخلاف فيه لدلالة السنة على تحريمه، ولا يخرج فاعله المتأول من العدالة بذلك .

وكذلك نص أحمد على الإنكار على من لا يُتم صلاته ولا يُقيم صلبه من الركوع والسجود مع وجود الاختلاف في وجوب ذلك<sup>(١)</sup> .

وفي ضوء ما سبق فإن من أخذ بقول ضعيف في أي مسألة من المسائل المتعلقة بالأحكام الشرعية فإنه يجب الإنكار عليه بالطريقة التي تناسب حال الفعل وما تؤدي إلى تحقيق الغرض من الإنكار .

---

(١) انظر جامع العلوم والحكم، ص ٢٨٤ .

## الفصل الثالث : في الإنكار على من يأخذ بأخف القولين :

الأخذ بأخف القولين مسألة أصولية . وللعلماء فيها قولان : قيل يأخذ بأثقلهما وقيل بأخفهما .

واستدل من قال بالأخذ بالأخف . بالنص والمعقول ؛ أما النص فقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار »<sup>(٣)</sup>، وقوله ﷺ : « بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّهْلَةِ السَّمْحَةِ »<sup>(٤)</sup> . وكل ذلك ينافي الشرع الثقيل .

أما المعقول فإن الله تعالى كريم غني ، والعبد محتاج فقير ، وإذا وقع التعارض بين هذين الجانبين : كان التحامل على جانب الكريم الغني أولى منه على جانب المحتاج الفقير<sup>(٥)</sup> .

وأجاب الشاطبي عن ذلك : أن السماح الوارد في الحنيفية السمحة جاء مقيداً بما هو جارٍ على أصولها ، وليس تتبع الرخص ولا اختيار الأقوال بالتشهي بثابت من أصولها<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة البقرة، الآية ١٨٥ .

(٢) سورة الحج، الآية ٧٨ .

(٣) أخرجه مالك مرسلًا / شرح الزرقاني ٣/٤ ، وأحمد / الفتح الرباني ١١٠/١٥ ، وابن ماجه عن عبادة بن الصامت، وفي الزوائد إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع / سنن ابن ماجه ٢ / ٨٧٤ .

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه، ج ٧ ص ٢٠٩ .

(٥) انظر المحصول في علم أصول الفقه، ج ٢ ق ٣ ص ٢١٤ .

(٦) انظر الموافقات، ج ٤ ص ١٤٥ .

والقول بهذا مؤداه إلى إيجاب إسقاط التكليف جملة فإن التكاليف كلها شاقة ثقيلة، ولذلك سُميت تكليفاً من الكلفة وهي المشقة، فإذا كانت المشقة حيث لحقت في التكليف تقتضي الرفع بهذه الدلائل لزم ذلك في الطهارات والصلوات والزكوات والحج والجهاد وغير ذلك ولا يقف عند حد إلا إذا لم يبق على العبد تكليف وهذا محال<sup>(١)</sup>.

قلت : الأصل وجود دلالة للقولين، ومن ثم فاتباع أحدهما اتباع للدليل، فإن ترجح أحدهما وجب الأخذ به، وإن تساوى الأمران في الدلالة فكما يقول ابن القيم : ( يُعمل عند اختلاف الطريقتين أو الطبييين أو المشيرين<sup>(٢)</sup>، فإن كان مقلداً اتبع أفقهما وأورعهما ) .

أما المجتهد فيقول القرافي : ( إذا تعارضت الأدلة عند المجتهد أو تساوت وعجز عن الترجيح، هل يتساقطان، أو يختار واحداً منهم يفتي به ؟ قولان للعلماء : فعلى القول الأول بأنه يختار أحدهما يفتي به له أن يختار أحدهما يحكم به مع أنه ليس أرجح عنده بطريق الأولى ؛ لأن الفتيا شرع عام على المكلفين إلى قيام الساعة والحكم يختص بالوقائع الجزئية فإذا جاز الاختيار في الشرائع العامة فأولى أن يجوز في الأمور الجزئية الخاصة، وهذا مقتضى الفقه والقواعد، وعلى هذا يتصور الحكم بالراجع وغير

(١) انظر الموافقات ج ٤ ص ١٤٩ .

(٢) انظر إعلام الموقعين، ج ٤ ص ٢٦٤ .

الراجح وليس اتباعاً للهوى، بل ذلك بعد بذل الجهد والعجز عن الترجيح وحصول التساوي، وأما الفتيا والحكم بما هو مرجوح فخلاف الإجماع<sup>(١)</sup>.

ومن ثم فإن الاختيار الحاصل لا لكون أحدهما أخف إنما لتساوي الأدلة وعدم إمكانية ترجيح أحدهما على الآخر. ومن أخذ بذلك فلا إنكار عليه.

وأما من اختار الأخف لهواه أو إرضاء لغيره فيُنكر عليه بخلاف من اختاره لمصالح شرعية معتبرة.

**الفصل الرابع : في الإنكار على المجتهدين أو على مقلديهم في الفروع .**

وفيه مطلبان :

**المطلب الأول : في الإنكار على من اجتهد - أو قلد - وخالف نصاً، أو إجماعاً، أو قاعدةً شرعية :**

يجب الإنكار على من خالف ما هو مقطوع به في الشريعة<sup>(٢)</sup>، أو أطلق الحكم فيما ليس بمطلق أو عمّم فيما هو خاص<sup>(٣)</sup>، أو أن يكون ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك<sup>(٤)</sup>، أو أن يقول

(١) انظر تبصرة الحكام، ج ١ ص ٥٣ .

(٢) انظر الموافقات للشاطبي، ج ٤ ص ٢١٤ .

(٣) المرجع السابق، ج ١ ص ٨٠ .

(٤) نفس المرجع، ج ٤ ص ٢١٤ .



الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

الإمام قولاً ثم يرجع عنه في قول ثان بناء على تغير الاجتهاد والرجوع عما أفتى به إلى خلافه، فمثل هذا لا يصح أن يُعتد به خلافاً في المسألة؛ لأن رجوع الإمام عن القول الأول إلى القول الثاني إطراح منه للأول ونسخ له بالثاني<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن تيمية : ( نعم من خالف الكتاب المستبين، والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يُعذر فيه فهذا يُعامل بما يُعامل به أهل البدع )<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن رجب : والمنكر الذي يجب عليه إنكاره ما كان مجمعاً عليه<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن القيم : فإذا كان القول يُخالف سنة أو إجماعاً شائعاً وجب إنكاره اتفاقاً<sup>(٤)</sup>.

قال الشنقيطي : واعلم أنه لا يُحكم على الأمر بأنه منكر إلا إذا قام على ذلك دليل من كتاب الله تعالى أو سنة نبيه ﷺ أو إجماع المسلمين<sup>(٥)</sup>.

يقول الشاطبي : إن زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة ولا الأخذ بها تقليداً له؛ وذلك لأنها موضوعة على المخالفة

---

(١) نفس المرجع، ج ٤ ص ٢١٧ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، ١٧٢/٤ .

(٣) انظر جامع العلوم والحكم، ص ٢٨٤، انظر شرح النووي على صحيح مسلم، ج ٢ ص ٢٣ .

(٤) إعلام الموقعين، ٢٨٨/٣ .

(٥) انظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج ٢ ص ١٧٤ .

للشرع ولذلك عُدت زلة، فلو كانت مُعتدّاً بها لما جُعِلت لها هذه الرتبة، ولا تُسب إلى صاحبها الزلل فيها، كما لا ينبغي أن يُنسب صاحبها إلى التقصير، ولا أن يُشْتَع عليه بها ولا يُنتَقَص من أجلها، أو يُعتَقَد فيه الإقدام على المخالفة بحتاً<sup>(١)</sup>، فإن هذا كله خلاف ما تقتضيه رتبته في الدين<sup>(٢)</sup>.

روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إني لأخاف على أمتي من بعدي من أعمال ثلاثة ». قالوا : وما هي يا رسول الله؟ قال : « أخاف عليهم من زلة العالم، ومن حكم جائر، ومن هوى متبع »<sup>(٣)</sup>.

وعن عمر : ثلاث يهدمن الدين : زلة العالم، وجدال المنافق بالقرآن، وأئمة مضلون .

وعن أبي الدرداء : مما أخشى عليكم زلة العالم، أو جدال المنافق بالقرآن، والقرآن حق وعلى القرآن منار كمنار الطريق .

وكان معاذ بن جبل يقول في خطبته كثيراً : إياكم وزيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يتكلم على لسان الحكيم بكلمة

(١) حتى لا يعان عليه الشيطان قال سلمان الفارسي : كيف أنني عند ثلاث : زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، ودنيا تقطع أعناقكم .

فأما زلة العالم فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم تقولون نصنع مثل ما يصنع فلان وننتهي عما ينتهي عنه فلان، وإن أخطأ فلا تقطعوا إياسكم منه فتعينوا عليه الشيطان .

الموافقات، ج ٤ ص ١٦٩ .

(٢) الموافقات، ج ٤ ص ١٧٠ .

(٣) رواه البزار، والطبراني عن طريق كثير بن عبد الله وهو واه، وقد حسنهما الترمذي في مواضع فأكرر عليه، واحتج بها ابن خزيمة في صحيحه هامش الموافقات ١٦٩/٤ .

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبدالله بن عبد المحسن الطريقي

الضلالة . وقد يقول المنافق الحق فتلقوا الحق عمن جاء به ، فإن على الحق نوراً . قالوا : كيف زيغة الحكيم ؟ قال : هي كلمة تروءكم وتنكرونها وتقولون ما هذه ؟ فأحذروا زيغته ولا تصدنكم عنه ، فإنه يوشك أن يفي ، وأن يراجع الحق .

وقال ابن عباس : ويل للأتباع من عثرات العالم . قيل : كيف ذلك ؟ قال : يقول العالم شيئاً برأيه ، ثم يجد من هو أعلم برسول الله ﷺ منه فيترك قوله ثم يمضي الأتباع<sup>(١)</sup> .

ويلحق بذلك من التزم مذهباً وخالفه بلا دليل ولا تقليد سائغ .

حكى عن الشيخ تقي الدين : أن من التزم مذهباً معيناً وخالف ذلك من غير عذر شرعي يبيح له ما فعله فإنه يكون متبعاً لهواه عاملاً بغير اجتهاد ولا تقليد فاعلاً للمحرم بغير عذر شرعي وهذا منكر<sup>(٢)</sup> .

قلت : وفي ضوء ما سبق فإن ما خالف - ولو باجتهاد أو تقليد - نصاً أو إجماعاً أو قاعدة شرعية فإنه يجب الإنكار عليه لمخالفته ما هو حق بغير مسوغ شرعي على أن يسبق الإنكار تبيان الخطأ بالأدلة الشرعية التي يجب قبولها .

يقول ابن تيمية : ( وليس لأحد أن يحكم على عالم بإجماع المسلمين ، بل يبين أنه قد أخطأ ، فإن بين له بالأدلة الشرعية التي

(١) الموافقات للشاطبي، ج ٤ ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) انظر الآداب الشرعية، ج ١ ص ١٦٣ .

يجب قبولها أنه قد أخطأ وظهر خطؤه للناس ولم يرجع، بل أصر على إظهار ما يخالف الكتاب والسنة والدعاء إلى ذلك وجب أن يُمنع من ذلك ويُعاقب إن لم يمتنع، أما إذا لم يبين له ذلك بالأدلة الشرعية لم تجز عقوبته باتفاق المسلمين، ولا منعه من ذلك القول ولا الحكم عليه بأنه لا يقوله إذا كان يقول: إن هذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة، كما قاله فلان وفلان من علماء المسلمين، فهذا إذا اجتهد فأخطأ لم يُحكم عليه إلا بالكتاب والسنة، والمنازع له يتكلم بلا علم<sup>(١)</sup>.

**المطلب الثاني:** في الإنكار على من اجتهد أو قلّد وأخذ بقول لم يخالف به دليلاً أو قاعدة شرعية:

سبق إيضاح أن الإنكار واجب على أهل الأهواء والبدع، وأنه ينبغي الإنكار على من أخذ بقول مرجوح أو ضعيف، على أن يتم الإنكار بالطريقة التي تحقق الغرض، وأن لا إنكار على من اختار أحد قولين تساوت الأدلة عند المجتهد في تقرير حكمهما، وأن الإنكار واجب على من خالف نصاً أو قاعدة شرعية. أما عدا تلك الحالات فما الحكم في الإنكار على القائل بأحد قولي مسألة خلافية، وقوله له اعتبار في الدلالة لكنه مرجوح في نظر المُنكر راجح في نظر المُنكر عليه، لهذا لا بد من الأخذ في الاعتبار أهمية احترام العلماء وإنزالهم منازلهم اللائقة بهم، وأن لا يجعل من المخالفة سبباً في أذيتهم أو انتقاصهم، بل الواجب الحث

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥ ص ٣٨٢.

على إكرامهم وتعظيم حرمتهم . قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْبُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ : « إن الله عز وجل قال : من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب »<sup>(٥)</sup> ، وروى الخطيب البغدادي عن الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما قالا : ( إن لم يكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولي ) وفي كلام الشافعي : ( الفقهاء العاملون )<sup>(٦)</sup> .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : ( من آذى فقيهاً فقد آذى رسول الله ﷺ ، ومن آذى رسول الله ﷺ فقد آذى الله عز وجل ) .  
وقال الإمام الحافظ أبو القاسم ابن عساكر رحمه الله : اعلم

(١) سورة الحج، الآية ٣٢ .

(٢) سورة الحج، الآية ٣٠ .

(٣) سورة الحجر، الآية ٨٨ .

(٤) سورة الأحزاب، الآية ٨٨ .

(٥) أخرجه في كتاب الرقاق باب التواضع / صحيح البخاري ١٩٠/٧ ، وأخرج أحمد نحوه في مسنده ج ٦ ص ٢٥٦ .

(٦) المراد بالفقيه هنا: هو الزاهد في الدنيا، الراغب في الآخرة، البصير بدينه، والمداوم على عبادة ربه، الورع الكاف عن أعراض المسلمين / كشاف الاصطلاحات والفنون، مادة علم الفقه، ج ١ ص ٣٦ ، وسير أعلام النبلاء ج ٤ ص ٥٧٦ .

يا أخي وفقني الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته، أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أسرار منتقصهم معلومة، وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب، بلاه الله قبل موته بموت القلب، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١) (٢).

ومن ثم فإن ما ورد من أقوالهم القائمة على دلالة شرعية معتبرة يجب احترامها واحترام القائل بها دون انتقاصه أو التقليل من شأنه . ومن هذا شأنه هل ينكر عليه ؟ .

للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه لا ينكر عليه، وهو قول جمهور العلماء .

**القول الثاني :** أنه ينكر على المقلد دون المجتهد .

**القول الثالث :** أنه ينكر على كل من أخذ بقول مخالف .

ولإيضاح تلك الأقوال أُورد فيما يلي نصوص العلماء في ذلك :

**نص أصحاب القول الأول القائل بعدم الإنكار عليه :**

( يقول النووي: أما المختلف فيه فلا إنكار فيه؛ لأن على أحد المذهبين كل مجتهد مصيب، وهذا هو المختار عند كثير من

(١) سورة النور، الآية ٦٣ .

(٢) انظر المجموع ج ١ ص ٤٦ .

المحققين أو أكثرهم<sup>(١)</sup>.

وروي أن أبا جعفر المنصور وهو بمكة قال لمالك: اجعل العلم يا أبا عبد الله علماً واحداً. قال: فقلت له: (يا أمير المؤمنين إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في البلاد فأفتى كل في مصره بما رآه)<sup>(٢)</sup>.

وقال عمر بن عبد العزيز: ما يسرني أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا؛ لأنهم إذا اجتمعوا على قول فخالفهم رجل كان ضالاً، وإذا اختلفوا فأخذ رجل بقول هذا ورجل بقول هذا كان في الأمر سعة.

وكذلك قال غير مالك من الأئمة: ليس للفقهاء أن يحمل الناس على مذهبه.

ولهذا قال العلماء المصنفون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي وغيره: إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تنكر باليد، وليس لأحد أن يلزم الناس باتباعه فيها، ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية، فمن تبين له صحة أحد القولين تبعه، ومن قلد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه<sup>(٣)</sup>.

يقول سفيان الثوري: إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وأنت ترى غيره فلا تنهه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر شرح النووي على صحيح مسلم، ج ٢ ص ٢٣.

(٢) انظر ترتيب المدارك، ج ١ ص ١٩٢.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٠ ص ٧٩، ٨٠.

(٤) انظر حلية الأولياء، ج ٦ ص ٣٦٨، والفقهاء والمتفقه، ج ٢ ص ٦٩.

وقال : ما اختلف فيه الفقهاء فلا أنهى أحداً من إخواني أن يأخذ به<sup>(١)</sup>.

قال ابن رجب الحنبلي : فأما المختلف فيه فمن أصحابنا من قال : لا يجب إنكاره على من فعله مجتهداً أو مقلداً لمجتهد تقليداً سائغاً<sup>(٢)</sup>.

وقال مهنا : سمعت أحمد يقول : من أراد أن يشرب هذا النبيذ يتبع فيه شرب من شربه فليشربه لوحده<sup>(٣)</sup>.

سئل ابن تيمية عن يُّقلد بعض العلماء في مسائل الاجتهاد فهل يُنكر عليه أم يهجر، وكذلك من يعمل بأحد القولين ؟

فأجاب : الحمد لله . مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم يُنكر عليه ولم يُهجر، ومن عمل بأحد القولين لم يُنكر عليه، وإذا كان في المسألة قولان، فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين عمل به، وإلا قلد بعض العلماء الذين يُعتمد عليهم في بيان أرجح القولين<sup>(٤)</sup>.

وقد يقول كثير من علماء المسلمين أهل العلم والدين من الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين، كالأئمة الأربعة وغيرهم أقوالاً باجتهادهم فهذه يسوغ القول بها، ولا يجب على كل مسلم

(١) انظر الفقيه والمتفقه، ج ٢ ص ٦٩ .

(٢) انظر جامع العلوم والحكم، ص ٢٨٤ .

(٣) انظر الآداب الشرعية، ج ١ ص ١٦٦ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢٠٧ .



أن يلتزم إلا قول رسول الله ﷺ، فهذا شرع دخل فيه التأويل والاجتهاد، وقد يكون في نفس الأمر موافقاً للشرع المنزل فيكون لصاحبه أجران، وقد لا يكون موافقاً له، لكن لا يُكلف الله نفساً إلاّ وسعها، فإذا اتقى العبد الله ما استطاع أجره الله على ذلك وغفر له خطأه، وما كان هكذا لم يكن لأحد أن يذمه، ولا أن يعيبه، ولا يعاقبه، ولكن إذا عرف الحق بخلاف قوله لم يجز ترك الحق الذي بعث الله به رسوله لقول أحد من الخلق، وذلك هو الشرع المنزل من عند الله وهو الكتاب والسنة<sup>(١)</sup>.

نصوص أصحاب القول الثاني القائل بأنه ينكر على المقلد  
دون المجتهد :

وعن أحمد رواية ثالثة : لا ينكر على المجتهد، بل على المقلد .

قال إسحاق بن إبراهيم عن الإمام أحمد أنه سئل عن الصلاة في جلود الثعالب ؟ قال : إذا كان متأولاً أرجو أن لا يكون به بأس، وإن كان جاهلاً ينهى ويقال له : إن النبي ﷺ قد نهى عنها<sup>(٢)</sup>.

نص أصحاب القول الثالث القائل بأنه ينكر على من أخذ  
بقول مخالف :

وفي رواية الميموني في الرجل يمر بالقوم وهم يلعبون

(١) فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥، ص ٣٦٦، ٣٦٧ .

(٢) انظر الآداب الشرعية لابن مفلح، ج ١، ص ١٦٧ .

بالشطرنج ينهاهم ويعظمهم .

وقال أبو داود : سمعت أحمد سئل عن رجل مر بقوم يلعبون بالشطرنج فنهاهم فلم ينتهوا، فأخذ الشطرنج فرمى به، فقال : قد أحسن، وقال في رواية أبي طالب في من يمر بالقوم يلعبون الشطرنج يقلبها عليهم إلا أن يغطوها ويستروها .

وصلى أحمد يوماً إلى جنب رجل لا يتم ركوعه ولا سجوده فقال : يا هذا أقم صلبك، وأحسن صلاتك .

وقال المروزي : قلت لأبي عبد الله دخلت على رجل وكان أبو عبد الله بعث بي إليه بشيء فأتى بمكحلة رأسها مفضض فقطعتها، فأعجبه ذلك وتبسم، وأنكر على صاحبها .

وجاء في الأحكام السلطانية لأبي يعلى : المجاهرة بإظهار النبيذ كالخمر، وليس في إراقة غُرم<sup>(١)</sup> .

وذكر ابن الجوزي أنه ينكر على من يسيء في صلاته بترك الطمأنينة في الركوع والسجود مع أنها من مسائل الخلاف . وقال الشيخ عبد القادر : يجب أن يأمره ويعظه<sup>(٢)</sup> .

وذكر أيضاً المنكرات في غمس اليد والأواني النجسة في المياه القليلة قال : فإن فعل ذلك مالكي لم ينكر عليه، بل يتلطف به ويقول له : يمكنك أن لا تؤذيني بتفويت الطهارة

(١) المرجع السابق، ج ١ ص ١٦٧ .

(٢) مسألة الإنكار على من لم يطمئن في صلاته؛ لأنه فعل ما ضعف فيه الخلاف لثبوت الأحاديث الواردة في الطمأنينة في الصلاة .

علي<sup>(١)</sup>.

وجاء : وله كسر آلة اللهو وصور الخيال ودف الصنوج  
وشق وعاء الخمر وكسر دمه إن تعذر الإنكار بدون . وقيل  
مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

### الأدلة :

استدلال أصحاب القول الثالث بما يلي :

لم أجد لهؤلاء دليلاً، وقد حمل القاضي وابن عقيل من  
الحنابلة رواية الميموني على أن الفاعل ليس من أهل الاجتهاد ولا  
هو مقلد لمن يرى ذلك<sup>(٣)</sup>.

وما ورد من إنكار الإمام أحمد على من استعمل رأس  
المكحلة المفضض فقد يكون باعتبار أن الرجل ممن يعتقد تحريم  
جميع أواني الفضة والذهب وأنه متهاون باستعمال المكحلة .

ويقال مثل هذا في الشطرنج ونحوه من الأمور المختلف  
فيها بين العلماء<sup>(٤)</sup>.

أدلة القول الثاني القائل بأنه ينكر على المقلد دون

المجتهد :

لم أجد لهؤلاء دليلاً، ولعل تفريقهم بين المتأول والجاهل

---

(١) الآداب الشرعية، ج ١ ص ١٦٨ .

(٢) نفس المرجع السابق، ج ١ ص ١٩٥ .

(٣) نفس المرجع، ج ١ ص ١٦٧ .

(٤) انظر هامش المرجع السابق .

باعتبار أن المتأول تأول وفق اعتبار شرعي، أما الجاهل فلا يحل له العمل بما عنده ومن ثم فينكر عليه وإن كان مقلداً تقليداً سائغاً فلا ينكر عليه<sup>(١)</sup>.

أدلة أصحاب القول الأول القائل بعدم الإنكار على المجتهد :

استدلوا بما يلي :

١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب فقال النبي ﷺ : « هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده » . فقال عمر : إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن وحسبنا كتاب الله ، فاختلف أهل البيت فاختصموا ، فمنهم من يقول : قربوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلوا بعده ، ومنهم من يقول ما قال عمر ، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ : « قوموا »<sup>(٢)</sup>.

ففي تركه ﷺ الإنكار على عمر دليل على استصوابه<sup>(٣)</sup> .  
مما يسوغ معه تعدد آراء المجتهدين ، كما في هذا الحديث على اعتقاد أن ما صدر منه ﷺ من غير قصد

(١) انظر الآداب الشرعية، ج ١ ص ١٦٤ .

(٢) أخرجه مسلم / صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١ ص ٩٥ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١ ص ٩١ .

جازم<sup>(١)</sup>.

٢ - عن ابن عمر رضي الله عنهما . قال : قال النبي ﷺ يوم الأحزاب : « لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة »<sup>(٢)</sup> ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق . فقال بعضهم : لا نصلي العصر حتى نأتيها ، وقال بعضهم : بل نصلي لم يُرد منا ذلك ، فذكرَ ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحداً منهم<sup>(٣)</sup> .

فعدم تعنيفه ﷺ على اجتهداهم دلالة على عدم الإنكار عند الاختلاف السائغ في الشرع .

٣ - إن من أصول أهل السنة والجماعة أن من تولى بعد رسول الله ﷺ كالخلفاء الراشدين وغيرهم لا يجب أن ينفرد واحد منهم بعلم لا يعلمه غيره ، بل علم الدين الذي سنه الرسول ﷺ يشترك المسلمون في معرفته . ولهذا كان الخلفاء يسألون الصحابة في بعض الأمور . هل عندكم علم عن النبي ﷺ كسؤال أبي بكر عن ميراث الجدة ووجد العلم عند محمد بن مسلمة<sup>(٤)</sup> ، وكذلك عمر لما سأل عن الجنين إذا قُتل فأخبر أن النبي ﷺ قضى فيه بغرة عبد أو أمة<sup>(٥)</sup> ،

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١ ص ٩٢ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٨/٥ ، وأخرجه مسلم / صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٢ ص ٩٧ .

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٤ ص ١٧٣ .

(٤) سبق تخريجه في الفصل الثالث . السبب الأول .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه / فتح الباري ٢٤٧/١٢ ، ومسلم / صحيح مسلم بشرح =

وقوله : امرأة أصابت ورجل أخطأ<sup>(١)</sup>، وكان في مسائل النزاع يرى رأياً، ويرى علي بن أبي طالب رأياً، ويرى عبد الله بن مسعود رأياً، ويرى زيد بن ثابت رأياً فلم يلزم أحداً أن يأخذ بقوله، وقال للرجل : لو كنت أردك إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لفعلت، ولكنني أردك إلى رأيي والرأي مشترك فلم ينقض ما قال علي وزيد<sup>(٢)</sup>، بل كل منهم يفتي بقوله وعمر رضي الله عنه إمام الأمة كلها، وأعلمهم وأدينهم، وأفضلهم<sup>(٣)</sup>.

٤ - إن اجتهاد العلماء في الأحكام كاجتهاد المستدلين على جهة الكعبة فإذا صلى أربعة أنفس كل واحد منهم بطائفة إلى أربع جهات لاعتقادهم أن القبلة هناك فإن صلاة الأربعة صحيحة والذي صلى إلى جهة الكعبة واحد وهو المصيب الذي له أجران<sup>(٤)</sup>. مما يدل على أنه لا ينكر على أي منهم .

### الترجيح :

مما سبق يظهر لي أن الراجح في ذلك هو عدم الإنكار على المخالف في مسائل الخلاف وفق ما ذكر .

= النووي، ١٧٩/١١ .

(١) سبق تخريجه في الفصل الثالث . السبب الخامس .

(٢) أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله باب اجتهاد الرأي على الأصول ص ٣١٨، وابن القيم في إعلام الموقعين ج ١ ص ٦٥ .

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢٣٤، ٢٣٨، ج ٣٥ ص ٣٨٤، ٣٨٥ .

(٤) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٢٢٤ .

قال أحمد في رواية المروزي : لا ينبغي للفقيه أن يحمل الناس على مذهبه ولا يشدد عليهم .

وقال ابن مفلح : ولا إنكار فيما يسوغ فيه خلاف من الفروع على من اجتهد فيه أو قلد مجتهداً فيه، مثل شرب يسير النبيذ والتزوج بغير ولي، وبأكل متروك التسمية<sup>(١)</sup> .

قال الشنقيطي : وأما إن كان من مسائل الاجتهاد فيما لا نص فيه فلا يحكم على أحد من المجتهدين بأنه مرتكب منكراً فالمصيب منهم مأجور بإصابته والمخطيء منهم معذور<sup>(٢)</sup> .

ولكن يندب الخروج من الخلاف بالإنكار باللسان على جهة النصيحة، وأن يكون برفق<sup>(٣)</sup>، وهذا هو مقتضى ما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية من الكلام فيه بالحجج العلمية فمن تبين له صحة أحد القولين تبعه<sup>(٤)</sup>، والصحابة رضي الله عنهم كانوا يتناظرون في المسألة الواحدة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين، ولا يقصدون إلا الخير ولم يبدع بعضهم بعضاً<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر الآداب الشرعية، ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) انظر أضواء البيان، ج ٢ ص ٢٧٤ .

(٣) انظر الآداب الشرعية، ج ١ ص ١٧٠ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٠ ص ٧٩، ٨٠ .

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٤ ص ١٧٢ .

## الفصل الخامس : في موقف المحتسب من حمل الناس على وجه من أوجه الخلاف :

المراد بالمحتسب هنا هو الإمام والأمور المتعلقة بالإمام  
متعلقة بنوابه . فأمر الحاكم الذي هو نائب الإمام فيه كأمر  
الإمام، وما جاز للإمام التصرف فيه جاز لنائبه فيما أنابه فيه<sup>(١)</sup> .  
وهذا الفصل فيه مطلبان :

المطلب الأول : في حمل المحتسب الناس على وجه  
ضعيف وإلزام الناس به .

سبق أن أوضحت وجوب الإنكار على من أخذ بقول ضعيف  
أو مرجوح<sup>(٢)</sup> . . لكن هل للإمام أن يلزم الناس بهذا القول ؟

في بداية الإجابة على ذلك ينبغي أن نعلم أن أمر الإمام  
ونائبه يُعد في منزلة الحكم، والحكم قضاء، والقاضي ليس له أن  
يقضي إلا بالشرع الوارد في الكتاب والسنة، ولا يستلزم القضاء  
أن يكون شرعاً، لأن القاضي العادل يُصيب تارة ويخطئ أخرى،  
ولو حكم الحاكم لشخص بخلاف الحق في الباطن لم يجز له  
أخذه ولو كان الحاكم سيد الأولين والآخرين، كما في الصحيحين  
عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : « إنكم تختصمون إليّ،  
ولعل بعضهم ألحن بحجته من بعض فأقضي له بنحو مما أسمع،  
فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٠ ص ٤٠٧ .

(٢) انظر الفصل الثاني من هذا البحث .



الإنكار في مسائل الخلاف \_\_\_\_\_ د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

من النار»<sup>(١)</sup> (٢).

والحق تبارك وتعالى فرض على الولاة اتباع الشرع الذي هو الكتاب والسنة، ومقتضى هذا أن يتحرى في اتباع الحق، ومن ثم فلا يحل له أن يحكم بأن السفر إلى غير المساجد الثلاثة مشروع مستحب يثاب فاعله، وأن من قال : أنه لا يستحب، يؤذى ويعاقب، أو يحبس، والحكم بمثل هذا باطل بإجماع المسلمين، ولا يحل لمن عرف دين الإسلام أن يتبع هذا القول، ولا لولي الأمر أن ينفذه<sup>(٣)</sup>، وكذا الأمر إن اختار المحتسب قولاً ضعيفاً مرجوحاً لا يُعتد به لم يجز للناس طاعته وإن أيدته بذلك بعض العلماء .

فقد رأى الشيخ عبد الله القلقيلي<sup>(٤)</sup> : إن ولي الأمر إذا أخذ بقول ضعيف لزم الناس الأخذ به على وجه الحتم .

وقد رد عليه سماحة الشيخ / عبد العزيز بن عبد الله بن باز مد الله في عمره فقال : وأما قول المفتي : وإذا قررت الدولة ذلك يكون العمل به لازماً . . فهذا في غاية السقوط، بل هو ظاهر البطلان؛ لأن الحكومة إنما تطاع بالمعروف لا فيما يضر الأمة، ويخالف الشرع المطهر .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات باب من أقام البينة بعد اليمين / صحيح البخاري ج ٣ ص ١٦٢، وأخرجه مسلم في كتاب الأفضية باب أن حكم الحاكم لا يغير الباطن، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٢ ص ٤ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥ ص ٣٧٦ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥ ص ٣٧٨ .

(٤) مفتي الأردن آنذاك .

يؤيد هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ ﴾<sup>(١)</sup>.

فمع أن الرسول ﷺ لا يأمر إلا بالمعروف، إلا أن الله تعالى أراد إعلام الأمة وارشادها إلى أن طاعة ولاة الأمور إنما تكون في المعروف<sup>(٢)</sup>.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ من حديث علي رضي الله عنه أنه قال : « إنما الطاعة في المعروف »<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية لمسلم<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup> : أنه ﷺ قال : « لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف ».

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة »<sup>(٦)</sup>.

والأخذ بقول ضعيف مع وجود ما هو أقوى منه معصية الله تعالى .

جاء عن ابن فرحون المالكي، وابن عابدين الحنفي : أن

(١) سورة الممتحنة، الآية ١٢ .

(٢) انظر مجلة الحج، مجلد ١٩ عدد ٢ في ١٦ شعبان ١٣٨٤ هـ ص ٧٦ .

(٣) أخرجه البخاري / فتح الباري ١٣/١٢٢، ومسلم / صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٢ ص ٢٢٧ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٢ ص ٢٥٧ .

(٥) انظر الفتح الرباني، ج ١٤ ص ٤٥ .

(٦) أخرجه البخاري / فتح الباري، ١١٥/٦، و١٢١/١٣، وأخرجه مسلم / صحيح مسلم بشرح النووي، ٢٢٦/١٢ .

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

الحكم والفتيا بما هو مرجوح خلاف الإجماع<sup>(١)</sup>، وما كان خلاف الإجماع فهو باطل لا يحل الأخذ به ولا إلزام الناس به؛ بل الأولى إنكاره .

قال أبو يعلى : وأما ما اختلف الفقهاء في حظره وإباحته فلا مدخل في إنكاره إلا أن يكون مما ضعف فيه الخلاف وكان ذريعة إلى محذور متفق عليه، كربا النقد فالخلاف فيه ضعيف وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريمه، وكنكاح المتعة، ربما صار ذريعة إلى استباحة الزنا، فيدخل في إنكاره كحكم ولايته<sup>(٢)</sup> .

وقال الماوردي : وفي معنى المعاملات إن لم تكن منها عقود المناكح المحرمة ينكرها إن اتفق العلماء على حظرها، ولا يتعرض لإنكارها إن اختلف الفقهاء فيها إلا أن يكون مما ضعف الخلاف فيه<sup>(٣)</sup> .

ومن ثم فلا يحل للمحتسب أن يحمل الناس على قول ظهر ضعفه .

المطلب الثاني : في موقف المحتسب من حمل الناس على وجه مشتهر من أوجه الخلاف :  
للعلماء في ذلك قولان :

---

(١) انظر تبصرة الحكام، ج ١ ص ٥٣، وانظر حاشية ابن عابدين، ج ٥ ص ٤٠٨ .

(٢) انظر الأحكام السلطانية، لأبي يعلى ص ٢٩٧ .

(٣) انظر الأحكام للماوردي، ص ٢٥٣ .

القول الأول : ليس للمحتسب أن يحمل الناس على وجه  
مشتهر من أوجه الخلاف .

القول الثاني : له أن يحمل الناس على وجه مشتهر من  
أوجه الخلاف .

وفيما يلي أعرض أقوال العلماء في ذلك .

أقوال أصحاب القول الأول :

قال الماوردي : فأما المتعلق بحقوق الله عز وجل . . . وإن  
كانوا عددا اُخْتَلِفَ في انعقاد الجمعة بهم . . الحالة الثالثة أن يرى  
القوم انعقاد الجمعة بهم ولا يراه المحتسب فلا يجوز له أن  
يعارضهم فيها . . ولا يجوز أن ينهاهم عنها ويمنعهم مما يروونه  
فرضاً عليهم<sup>(١)</sup> .

وقال : ولكن لو كانت الجماعات في بلد قد اتفق أهلها  
على تأخير صلواتهم إلى آخره، والمحتسب يرى فضل تعجيلها  
فهل له أن يأمرهم بالتعجيل ؟ على وجهين .

وقال : فأما الأذان والقنوت في الصلوات إذا خالف فيه رأي  
المحتسب فلا اعتراض له فيه بأمر ولا نهي .

ونص أيضاً في مثل ذلك على الاقتصار على مسح أقل  
الرأس أو العفو على قدر الدرهم من النجاسات فلا اعتراض له  
في شيء من ذلك بأمر ولا نهي<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر الأحكام السلطانية، ص ٢٤٣ .

(٢) الأحكام السلطانية، ص ٢٤٥ .

وقال الشاطبي : ولا ينقض حكم الحاكم لمصلحة الفصل في الخصومات وإن أدى إلى الحكم بما ليس بمشروع ولو كان حكمه خطأ، إلا إذا خالف إجماعاً أو نصاً أو قاعدة شرعية<sup>(١)</sup>.

قال الماوردي : واختلف الفقهاء من أصحاب الشافعي هل يجوز له أن يحمل الناس فيما ينكره من الأمور التي اختلف الفقهاء فيها على رأيه واجتهاده أم لا؟

على وجهين . . والوجه الثاني ليس له أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده ولا أن يقودهم إلى مذهبه لتسويغ الاجتهاد للكافة وفيما اختلف فيه<sup>(٢)</sup>.

قال النووي : والأصح أنه لا يغيره . . ولم يزل الخلاف في الفروع بين الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضي الله عنهم أجمعين . وكذلك قالوا : ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً<sup>(٣)</sup>.

يقول ابن تيمية : ( . . . لا يقل أحد إنه يجب على صاحب مذهب أن يتبع مذهب غيره لكونه حاكماً، فإن هذا ينقلب فقد يصير الآخر حاكماً فيحكم بأن قوله هو الصواب، فهذا لا يمكن أن يكون كل واحد من القولين المتضادين يلزم جميع المسلمين اتباعه<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر الموافقات، ج ١ ص ٢٣٧ .

(٢) انظر الأحكام السلطانية، ص ٢٤١ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٢ ص ٢٤ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥ ص ٣٧٩، ٣٨٠ .

وقال : وأما من يقول : إن الذي قلته هو قولي أو قول طائفة من العلماء المسلمين، وقد قلته اجتهاداً أو تقليداً، فهذا باتفاق المسلمين لا تجوز عقوبته ولو كان قد أخطأ خطأ مخالفاً للكتاب والسنة، ولو عوقب هذا لعوقب جميع المسلمين، فإنه ما منهم من أحد إلا وله أقوال اجتهد فيها أو قلدها فيها وهو مخطيء فيها، فلو عاقب الله المخطيء لعاقب جميع الخلق والله تعالى يقول : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾<sup>(١)</sup>، ويقول سبحانه : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾<sup>(٢)</sup> (٣).

ويقول : فكيف يسوغ لولاة الأمر أن يمكنوا طوائف المسلمين من اعتداء بعضهم على بعض وحكم بعضهم على بعض بقوله ومذهبه، هذا مما يوجب تغير الدول وانتقاضها، فإنه لا صلاح للعباد على مثل هذا<sup>(٤)</sup>.

وسُئِلَ عمن ولي أمر المسلمين ومذهبه لا يجوز شركة الأبدان فهل يجوز له منع الناس ؟.

فأجاب : ليس له منع الناس من مثل ذلك ولا من نظائره مما يسوغ فيه الاجتهاد، وليس معه بالمنع نص من كتاب ولا سنة، ولا إجماع، ولا هو في معنى ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٦ .

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٨٦ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥ ص ٣٧٨ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥ ص ٣٨٠ .

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٠ ص ٧٩ .

وقال : ولا يجب على عالم من علماء المسلمين أن يقلد حاكماً لا في قليل ولا في كثير إذا كان قد عرف ما أمر الله به رسوله، بل لا يجب على آحاد العامة تقليد الحاكم في شيء، بل له أن يستفتي من يجوز له استفتاؤه وإن لم يكن حاكماً<sup>(١)</sup>.

قال أبو يعلى : وأما ما اختلف الفقهاء في حظره وإباحته فلا مدخل في إنكاره إلا أن يكون مما ضعف الخلاف فيه<sup>(٢)</sup>.

أقوال أصحاب القول الثاني القائل بأن للمحتسب أن يحمل الناس على وجه مشتهر من أوجه الخلاف :

قال الماوردي : واختلف الفقهاء من أصحاب الشافعي هل يجوز له أن يحمل الناس فيما ينكره من الأمور التي اختلف الفقهاء فيها على رأيه واجتهاده أم لا ؟

على وجهين : أحدهما : وهو قول أبي سعيد الاصطخري أن يحمل ذلك على رأيه واجتهاده<sup>(٣)</sup>.

حكى أن أبا سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي تقلد حسبة بغداد في أيام المقتدر فأزال سوق الدادي ومنع منها، وقال : لا يصلح إلا للنبيذ المحرم وأقر سوق اللعب ولم يمنع منها .

وأما المجاهرة بإظهار النبيذ؛ فعند أبي حنيفة : أنه من

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥ ص ٣٧٢ .

(٢) الأحكام السلطانية، ص ٢٩٧ .

(٣) الأحكام السلطانية، ص ٢٤١ .

الأموال التي يقر المسلمون عليها فيمتنع من إراقته ومن التأديب على إظهاره، وعند الشافعي : أنه ليس بمال كالخمر وليس في إراقته غرم، فيعتبر والي الحسبة بشواهد الحال فيه، فينهى فيه عن المجاهرة ويزجر عليها إن كان لمعاقرة، ولا يريقه عليه إلا أن يأمره بإراقته حاكم من أهل الاجتهاد<sup>(١)</sup>.

قال مهنا : سمعت الإمام أحمد يقول : من أراد أن يشرب هذا النبيذ يتبع فيه شرب من شربه فليشربه وحده<sup>(٢)</sup>. أي لا يجاهر بشربه .

وأما المجاهرة بإظهار الملاهي المحرمة فعلى المحتسب أن يفصله حتى يصير خشباً لتزول عن حكم الملاهي ويؤدب على المجاهرة بها ولا يكسرها إن كان خشبها يصلح لغير الملاهي<sup>(٣)</sup>.

فأما المتعلق بحقوق الله عز وجل فضربان: أحدهما: يلزم الأمر به في الجماعة دون الانفراد كترك الجمعة في وطن مسكون . . أو أن يرى المحتسب انعقاد الجمعة بعدد لا يراه القوم، فهذا مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبعده وكثرة العدد وزيادته، فهل للمحتسب أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بهذا المعنى أم لا ؟ .

على وجهين لأصحاب الشافعي رضي الله عنه : أحدهما : وهو مقتضى قول أبي سعيد الاصطخري أنه يجوز أن يأمرهم

(١) الأحكام السلطانية، ص ٢٥١ .

(٢) انظر الآداب الشرعية، ج ١ ص ١٦٦ .

(٣) الأحكام السلطانية، ص ٢٥١ .



الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

بإقامتها اعتباراً بالمصلحة لئلا ينشأ الصغير على تركها فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بنقصانه .

فقد راعى زياد مثل هذا في صلاة الناس في جامعي البصرة والكوفة، فإنهم كانوا إذا صلوا في صحنه فرفعوا من السجود مسحوا جباههم من التراب، فأمر بإلقاء الحصى في صحن المسجد الجامع، وقال : لست آمن أن يطول الزمان فيظن الصغير إذا نشأ أن مسح الجبهة من أثر السجود سنة في الصلاة<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم : ومن ذلك : أن ولي الأمر يجب عليه أن يمنع من اختلاط الرجال بالنساء في الأسواق والفرح، ومجامع الرجال<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك : أرى أن يتقدم إلى الصنّاع في قعود النساء إليهم، ولا تُترك الشابة تجلس إلى الصنّاع، وأما المتجالة والخادم الدون، ومن لا يهتم على القعود عنده، فلا بأس بذلك، وهو كله صواب<sup>(٣)</sup>.

وفي مواهب الجليل : ولا يمتنع من الخروج والمشى في حوائجهم ولو كن معتدات، وإلى المسجد، وإنما يمتنع من التبرج والتكشف والتطيب للخروج والتزين، بل يخرجن وهن منتقبات، ولا يخفقن في المشى في الطرقات، بل يلصقن

(١) الأحكام السلطانية، ص ٢٤٣، ٢٤٤ .

(٢) انظر الطرق الحكمية، ص ٢٨٠ .

(٣) انظر مواهب الجليل، ج ٣ ص ٤٠٥ .

بالجدران<sup>(١)</sup>.

يقول ابن القيم : فالإمام مسؤول عن ذلك، والفتنة به عظيمة، قال ﷺ : « ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء »<sup>(٢)</sup>.

ويجب عليه منع النساء من الخروج متزينات متجملات، ومنعهن من الثياب التي يكن بها كاسيات عاريات، كالثياب الضيقة والرقاق ومنعهن من حديث الرجال في الطرقات، ومنع الرجال من ذلك .

وإن رأى ولي الأمر أن يُفسد على المرأة - إذا تجملت وتزينت وخرجت - ثيابها بحبر ونحوه فقد رخص في ذلك بعض الفقهاء وأصاب . وهذا من أدنى عقوبتهن المالية .

وله أن يحبس المرأة إذا أكثر الخروج من منزلها ولا سيما إذا خرجت متجملة، بل إقرار النساء على ذلك إعانة لهن على الإثم والمعصية، والله سائل ولي الأمر عن ذلك، وقد منع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه النساء من المشي في طريق الرجال، والاختلاط بهم في الطريق، فعلى ولي الأمر أن يقتدي به في ذلك .

وقال الخلال في جامعته : أخبرني محمد بن يحيى

(١) مواهب الجليل، ج ٣ ص ٤٠٥ .

(٢) أخرجه الترمذي عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، قال : أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح / الجامع الصحيح، ج ٥ ص ١٠٣ .

الإنكار في مسائل الخلاف ————— د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي

الكحال : أنه قال لأبي عبد الله : أرى الرجل السوء مع المرأة ؟  
قال : صح به .

وقد أخبر النبي ﷺ أن المرأة إذا تطيبت وخرجت من بيتها  
فهي زانية<sup>(١)</sup> .

وتمنع المرأة إذا أصابت بخوراً أن تشهد عشاء الآخر في  
المسجد، فقد قال النبي ﷺ : « المرأة إذا خرجت استشرفها  
الشيطان »<sup>(٢)</sup> .

ولا ريب أن تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال أصل كل  
بلية وشر، وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة، كما أنه  
من أسباب فساد أمور العامة والخاصة، واختلاط الرجال بالنساء  
سبب لكثرة الفواحش والزنا، وهو من أسباب الموت العام  
والطواغين المتصلة .

فمن أعظم أسباب الموت العام كثرة الزنا، بسبب تمكين  
النساء من اختلاطهن بالرجال، والمشى بينهم متبرجات متجملات  
ولو علم أولياء الأمر ما في ذلك من فساد الدنيا - والرعية - قبل  
الدين لكانوا أشد شيء منعاً لذلك<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أخرج نحوه الترمذي عن أبي موسى قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح /  
الجامع الصحيح، ج ٥ ص ١٠٦ .

(٢) أخرجه الترمذي عن عبد الله بن مسعود قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب /  
الجامع الصحيح، ج ٣ ص ٤٧٦ ، قال الهيثمي : رجاله موثقون / فيض القدير، ج ٦  
ص ٢٦٧ .

(٣) انظر الطرق الحكمية، ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

وإن دعا الإمام العامة إلى شيء وأشكل عليهم لزمهم سؤال العلماء فإن أفتوا بوجوبه قاموا به، وإن أخبروا بتحريمه امتنعوا عنه، وإن قالوا هو مختلف فيه، وقال الإمام يجب، لزمهم طاعته كما تجب طاعته في الحكم<sup>(١)</sup>.

### الترجيح :

فيما مضى من عرض أقوال العلماء في موقف المحتسب من حمل الناس على وجه مشتهر من أوجه الخلاف، فإنه يظهر لي أنه لا يحل للمحتسب أن يلزم الناس بقول يراه ولا يراه غيره من العلماء أو من يقلدهم إلا إن كانت مآلات الأخذ بالقول أو الفعل المخالف تؤدي إلى مفسد محظورة أو إماتة سنة معلومة، أو معصية يتحقق بها إثم .

والنظر في مآلات الأفعال من مقاصد الشرع، سواء أكانت الأفعال موافقة أم مخالفة .

وفي نظري أن المحتسب المنكر في مسائل الخلاف لا بد أن يكون مجتهداً ولو في المسألة المختلف فيها حتى يتمكن من معرفة الخلاف أو لا، ثم الحكم على الأفعال الصادرة من المكلفين وما تؤول إليه، ومن ثم يُقرر الإقدام أو الإحجام .

أما الإقدام دون نظر في ذلك فقد يؤدي إلى مفسدة تساوي ما طلبه أو تزيد عليه، سواء أكانت المفسدة عاجلة أم آجلة، وقد يكون الإحجام عن الاحتساب في ذلك سبب كل

(١) انظر الآداب الشرعية، ج ١ ص ٦٢ .

بليّة<sup>(١)</sup> .

لهذا فإن إنكار المحتسب - المجتهد - في مسائل الخلاف أمر يحتاج معه إلى علم وذكاء وفطنة ومعرفة حال الفعل وحال الفاعل، والزمان، والمكان، ومدى انتشار الفعل وندرته، والطريقة المناسبة لإنكاره، والطريق الأنسب لتقبل الناس للإنكار . فهو بهذا أشبه بالطبيب يتلمس العلة ويتخذ من الوسائل اللازمة لمعرفة ثم يصف الدواء اللازم لها، ولا ينبغي لأي محتسب - غير مجتهد - أن يقرر ما يشاء عند مخالفة الناس لما يراه، ولهم فيما يفعلون حجة، والحكم قد يخفى عليه، والحق تبارك وتعالى لم يرض بحكم واحد بين الزوجين، إذا خيف الشقاق بينهما فإنه لا يعلم أيهما الظالم وليس بينهما بينة، بل أمر بحكمين، غير متهمين، حكم من أهل الرجل وحكم من أهل المرأة، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾<sup>(٢)</sup> .

ففي هذه الآية لما اشتبه الحق لم يجعل الله الحكم لواحد وهو في قضية معينة بين زوجين، ولو حكم حاكم واحد بين زوجين في أمر ظاهر لم ينفذ حكمه باتفاق المسلمين، فكيف بأمور الدين والعبادات التي يشترك فيها جميع المسلمين، وقد اشتبهت على كثير من الناس .

(١) انظر الموافقات، ج ٤ ص ١٩٤ بتصرف .

(٢) سورة النساء، الآية ٣٥ .

وولي الأمر إن لم يعرف ما جاء بالكتاب والسنة ولم يمكنه أن يعلم، ترك المسلمين على ما هم عليه، كل يعبد الله حسب اجتهاده، وليس له أن يلزم أحداً بقبول قول غيره وإن كان حاكماً<sup>(١)</sup>.

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للرجل : ( لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة رسول الله ﷺ لفعلت، ولكني أردك إلى رأيي والرأي مشترك فلم ينقض ما قال علي وزيد )<sup>(٢)</sup>.  
أما الإنكار على الأفعال التي تؤول إلى مفسد أو مآثم فقد فعله صحابة رسول الله ﷺ، ومن ذلك ما يلي :

١ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدين نحو أربعين، قال : وفعله أبو بكر، فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف : أخف الحدود ثمانون، فأمر به عمر<sup>(٣)</sup>.  
ولمسلم عن علي في قصة الوليد بن عقبة أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن عقبة في الخمر، فقال لعبد الله بن جعفر : اجلده، فجلده فلما بلغ أربعين قال : أمسك جلد رسول الله ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين، وكل سنة وهذا أحب إلي<sup>(٤)</sup>.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٣٥ ص ٣٨٦ .

(٢) انظر الحديث رقم ٣ من أدلة أصحاب القول الأول من المطلب الثاني الفصل الرابع .

(٣) متفق عليه / انظر سبل السلام شرح بلوغ المرام، ج ٤ ص ٣٦ .

(٤) انظر سبل السلام، ج ٤ ص ٣٩ .

٢ - روى طاووس عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم<sup>(١)</sup>.

وفي رواية عن طاووس أن أبا الصهباء قال لابن عباس : هات من هنالك، ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة، قال : قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن تيمية : فلما كان زمن عمر حدث من بعضهم ذنوب أوجبت اجتهاد الإمام في نوع من التشديد عليهم؛ كمنعهم من متعة الحج، وكإيقاع الثلاث إذا قالوها بكلمة، وكتغليظ العقوبة في الخمر<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة ما مضى : فإنه لا يحل للمحتسب الإنكار على قول في مسألة خلافية مشتهرة وحمل الناس على غيره إلا إن كان الأخذ بالقول أو الفعل المخالف يؤول إلى مفسدة محظورة، أو إماتة سنة معلومة، أو معصية يتحقق بها إثم . والله أعلم .

---

(١) أخرجه أحمد ومسلم / نيل الأوطار، ج ٦ ص ٢٥٨ .

(٢) أخرجه مسلم / نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٥٨ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ١٤ ص ١٥٨ .

## الفصل السادس : في النتائج المترتبة على مخالفة المنهج الصحيح في الإنكار :

التزم صحابة رسول الله ﷺ بالطاعة المطلقة لله بقولهم : (سمعنا وأطعنا) وكان يطيع بعضهم بعضاً، فها هو عمر ينقاد لأبي عبيدة ما لا ينقاد لغيره، وخفي عليهم بعض مسائل الفرائض وغيرها حتى تنازعوا فيها وهم مؤتلفون، كل منهم يقر الآخر على اجتهاده .

فلما كان في آخر خلافة عثمان زاد التغير والتوسع في الدنيا، وحدثت أنواع من الأعمال لم تكن على عهد عمر فحصل من بعض القلوب التنافر حتى قُتل عثمان فصاروا في فتنة عظيمة، قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُخِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (١)، فالفتنة إذا جاءت عمت الظالم والساکت عن نهی هذا الظالم وصار ذلك سبباً لمنعهم كثير من الطيبات، وصاروا يختصمون في متعة الحج ونحوها مما لم تكن فيه خصومة على عهد عمر، فطائفة تمنع المتعة مطلقاً كابن الزبير، وطائفة تمنع الفسخ كبني أمية وأكثر الناس، وصاروا يعاقبون من تمتع، وطائفة أخرى توجب المتعة، وكل منهم لا يقصد مخالفة رسول الله ﷺ، بل خفي عليهم الحكم، وكان ذلك سبب ما حدث من الذنوب (٢).

قال ابن العربي : فلما رفع الميزان . . . أخذ الله القلوب

(١) سورة الأنفال، الآية ٢٥ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ١٤ ص ١٥٧ .



عن الألفة ونشر جناحاً من التقاطع، حتى سوى جناحين بقتل عثمان، فطار في الآفاق واتصل الهرج إلى يوم المساق، وصارت الخلائق عزين في كل واد من العصبية يهيمون، فمنهم بكريّة، وعمرية، وعثمانية، وعلوية، وعباسية، كل تزعم أن الحق معها وفي صاحبها، والباقي ظلوم غشوم، مقتر من الخير عديم . وليس ذلك بمذهب، ولا فيه مقالة، إنما هو حماقات وجهالات، أو دسائس للضلالات، حتى تضمحل الشريعة، وتهزأ الملحدة من الله، ويلهو بهم الشيطان ويلعب، وقد سار بهم في غير مسار، ولا مذهب<sup>(١)</sup>، ومن النتائج المترتبة على هذا المنهج الوقوع في الإثم وحرمان الناس من العلماء سواء عن طريق استعداد السلطة عليهم بتصيد زلاتهم، أو تحريف أقوالهم أو تأويلها لينال الحاكم منهم، أو من طريق التقليل من شأنهم ومن علمهم الذي يحملونه .

وهذا المنهج يوجد الهجران والقطيعة بين العلماء، بل وبين الناس بعضهم مع بعض؛ لأنهم متبعون لهذا أو ذاك .

وأمة الإسلام بحاجة إلى تألف العلماء ونصرتهم للحق؛ لأن هذا العصر عصر غربة للإسلام، لقلة العلم، والعلماء بالسنة والكتاب، ولغلبة الجهل، وكثرة الشرور، والمعاصي، وأنواع الكفر، والضلال، والإلحاد، وعصر هذا شأنه فإن الأمة بحاجة إلى تكثير سواد العلماء لا قلتهم، وبحاجة إلى أن لا نُعين

---

(١) انظر العواصم من القواصم، ص ٢٤٦ .

الشیطان علیهم كما روي ذلك عن سلمان الفارسی<sup>(١)</sup>.

يقول ابن تیمیة : وإذا ألزم ولادة الأمر الناس على ما لم يعرفوا حكمه ولم يمكنهم معرفته فإن البأس سيقع بينهم، وهذا من أعظم أسباب تغير الدول كما قد جرى مثل هذا مرة بعد مرة في زماننا وغير زماننا<sup>(٢)</sup>، ويقول : فكيف يسوغ لولادة الأمر أن يمكنوا طوائف المسلمين من اعتداء بعضهم على بعض، وحكم بعضهم على بعض بقوله ومذهبه. هذا مما يوجب تغير الدول وانتقاضها فإنه لا صلاح للعباد على مثل هذا<sup>(٣)</sup>.

ومن نتائج الجهل بالإنكار الصحيح تشكيك الناس بالدين الصحيح والهرج فيما لا علم لهم به، فيكثر المفتون بغير علم، ويكثر المنكرون عن جهل، فيتحول الناس إلى فعل العادات الجارية لا العبادات المشروعة، ويحصل بذلك غلبة الجهل وقلة الدين.

نسأل الله العفو والعافية، والحمد لله رب العالمين.

(١) انظر الموافقات للشاطبي، ج ٤ ص ١٦٩.

(٢) مجموع فتاوى ابن تیمیة، ج ٣٥ ص ٣٨٨.

(٣) مجموع فتاوى ابن تیمیة، ج ٣٥ ص ٣٨٠.